- 22 سؤالا كتابيا؛

- 49 جوابا كتابيا.

وطبقا لمقتضيات المادة 168 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، توصلت الرئاسة بخمس طلبات لتناول الكلمة في نهاية جلسة الأسئلة الشفهية ليومه الثلاثاء 18 يوليوز 2023 حول المواضيع التالية:

- "الحقوق والحريات النقابية بالمؤسسات العمومية التابعة لوزارة الشباب والثقافة والتواصل: أرشيف المغرب؛ المكتبة الوطنية للمملكة المغربية؛ المكتب المغربي لحقوق المؤلفين"، تقدم به فريق الاتحاد المغربي للشغل، وقد عبرت الحكومة عن استعدادها للتفاعل مع هذا الطلب؛
- "التأخيرات والإلغاءات التي تعرفها الرحلات الداخلية لشركة الخطوط الملكية المغربية"، تقدمت به مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، وقد عبرت الحكومة عن استعدادها للتفاعل مع هذا الطلب؛
- "عدم احترام الحرية النقابية وطرد مسؤولين نقابيين والتضييق عليهم بسبب انتائهم النقابي بعدد من الشركات"، تقدم به المستشار المحترم خالد السطي، وقد عبرت الحكومة عن استعدادها للتفاعل مع هذا الطلب، وذلك على أن تتم برمجته في جلسة عمومية لاحقة؛
- "مدى احترام قانون الحقوق والحريات النقابية بالمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير"، تقدم به فريق الاتحاد المغربي للشغل، وقد تعذر على الحكومة التفاعل مع هذا الطلب؛
- "النقص الحاد في الماء الصالح للشرب ببعض المناطق: زاكورة، تاونات"، تقدمت به المستشارة المحترمة لبنى علوي، وقد تعذر على الحكومة التفاعل مع هذا الطلب.

كما توصلت الرئاسة بمراسلة من الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان، يخبر من خلالها المجلس بطلب السيد وزير العدل ترتيب الأسئلة الشفهية الموجمة إليه في آخر الجلسة، وذلك لالتزامات طارئة.

وفي الأخير، فإننا سنكون على موعد مباشرة، بعد نهاية هذه الجلسة، مع جلسة عامة تشريعية، تخصص للدراسة والتصويت على 11 نصا جاهزا، ضمنها 8 مشاريع قوانين ترمي إلى الموافقة على اتفاقيات دولية، ومشروع قانون رقم 44.22 لقضي بتتميم وتغيير القانون رقم 45.00 المتعلق بالخبراء القضائيين، ومشروع قانون رقم 37.22 يتعلق بالمعهد العالي للقضاء، ومشروع قانون رقم 15.23 بإحداث لجنة مؤقتة لتسيير شؤون قطاع الصحافة والنشر.

شكرا السيد الرئيس.

محضر الجلسة رقم 116

<u>التاريخ:</u> الثلاثاء 29 ذو الحجة 1444هـ (18 يوليوز 2023م).

الرئاسة: المستشار السيد محمد حنين، الخليفة الأول لرئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعتان وخمس وأربعون دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة الثانية عشرة بعد الزوال.

جدول الأعال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد محمد حنين، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصّلاة والسّلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي للجلس المستشارين، تخصص هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة، أعطي الكلمة في البداية للسيد الأمين لإطلاع المجلس على المراسلات والإعلانات التي توصلنا بها خلال الأسبوع المنصرم. تفضل السيد الأمين مشكورا.

المستشار السيد عبد الرحمان وافا، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

توصل المجلس من مجلس النواب بمشاريع القوانين التالية:

- مشروع قانون رقم 61.22 بتغيير وتتميم الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.75.292 بتاريخ 5 شوال 1397 (19 سبتمبر 1977) المتعلق باتخاذ التدابير الكفيلة بحاية الحيوانات الداجنة من الأمراض المعدية؛
 - مشروع قانون رقم 01.22 يتعلق بمكاتب المعلومات الائتمانية؛
 - مشروع قانون رقم 07.22 يتعلق بإحداث الهيئة العليا للصحة؛

كما توصلت الرئاسة في الفترة الممتدة من 11 يوليوز 2023 إلى تاريخه بـ:

- 12 سؤالا شفهيا؛

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

إذن ننتقل على بركة الله إلى جدول أعمال هذه الجلسة..

نعم؟ نقطة نظام؟

تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد خالد السطى:

شكرا السيد الرئيس.

ماشي نقطة نظام، بل ألتمس منكم، السيد الرئيس وأعضاء المجلس والسادة الوزراء، الترحيب بالتلاميذ المتفوقين من أبناء تاونات بالباكالوريا، وهم حاضرون معنا.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

مرحبا بهم.. مرحبا بكم جميعا.

إذن نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالأسئلة الموجمة لقطاع الصناعة والتجارة، وعددها 7 أسئلة.

سنشرع في البداية بمناقشة سؤالين حول المناطق الصناعية، وهما سؤالان تجمع بينهما وحدة الموضوع، ولذلك أعطي الكلمة في البداية لأحد المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لبسط السؤال.

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد سعيد برنيشي:

شكرا السيد الرئيس.

عن تحقيق العدالة المجالية في البنية التحتية الصناعية، نسائلكم السيد

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد أعضاء المستشارين المحترمين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد عبد اللطيف الأنصاري:

شكرا السيد الرئيس.

السؤال، السيد الوزير المحترم، يتعلق بالمناطق الصناعية والتدابير المتخذة في هاذ الموضوع.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم، السيد الوزير، للجواب على السؤالين دفعة واحدة. يمكن لكم تتفضلوا للمنصة.

السيد رياض مزور، وزير الصناعة والتجارة:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة

والسلام على رسول الله على آله وأصحابه أجمعين.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

فالأول بغيت نهنأكم احنا مقبلون على حلول السنة الجديدة، الله يدخلها علينا كاملين بالصحة والهناء والعافية والخير والبركة، على سيدنا والأسرة الملكية، على بلادنا وعلى جميع المغاربة.

كنشكركم على هاذين السؤالين، اللي هوما فالحقيقة عندهم أهمية قصوى بالنسبة لكل المناطق، كما كتعرفو المسؤولية ديال الوزارة هو توفير البنية التحتية المؤهلة من أجل استقطاب المشاريع الاقتصادية، كانت صناعية أو كانت تجارية.

اليوم، فالوقت اللي كنتحدث معكم، كنشتغلو على تقريبا 24 منطقة صناعية فكل أنحاء المملكة، وكنديرو شراكات مع كل جمة على حدة في إطار (PDR¹) ديالهم باش نهيئو معهم مناطق الاستقطاب الصناعية في كل أنحاء المملكة حسب الأولويات اللي أعطاتها كال جمة على حدة في إطار الجهوية المتقدمة.

ثانيا، بالنسبة للمناطق ديال الأنشطة الاقتصادية، اللي هي مناطق محمة بالنسبة للمدن الصغرى والمتوسطة والمراكز الناشئة، اليوم كنشتغلو أيضا على 23 منطقة، وبيبان الوزارة مفتوحة باش كل مدينة كانت صغيرة ولا كبيرة ولا كل مركز ناشئ يجي يقدم الطلب ديالو أو المشروع ديالو باش نستغلو عليه، باش نوفرو ليه كل الشروط، باش يستقطب هاذ الأنشطة التجارية وهاذ الأنشطة الاقتصادية، أو باش يحول بعض الأنشطة اللي عندو وسط المدينة، بحال دبا فعدد ديال المدن درناها، أقرب مدينة هي مدينة سلا، باش يحول بعض الأنشطة وباش يمكن لها من تزدهر، وباش يقوي الجاذبية ديال المدينة.

اليوم، العدالة المجالية، كاين التزام اللي اخذيتو هنايا، بأن الوزارة كتلتزم باش تخلق منطقة صناعية فكل إقليم على الأقل، على الأقل، واحنا كنشتغلو على هاذ المشروع، كاين بعض المناطق اللي خصهم إعادة التأهيل، وكنشتغلو مع كل جمة على حدة، باش نديرو هاذ إعادة التأهيل ديال هاذ المناطق.

وفي الأخير، عندنا مشروع قانون جديد اللي غيمكنا من توفير أحسن الشروط بالمعايير الدولية لإنشاء هاذ المناطق الصناعية الجديدة ولتحديث المناطق الصناعية اللي عندنا.

¹ Programme de Développement Régional

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ننتقل إلى التعقيب، وأعطي الكلمة في البداية لفريق الأصالة والمعاصرة. فليتفضل السيد المستشار للتعقيب.

المستشار السيد سعيد برنيشي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

كنشكركم على الجواب القيم ديالكم.

السيد الوزير،

كيفا كتعرفو أن أهم أسس العدالة المجالية هو الاستثمار العمومي، وهنا بغيت نتكلم بالخصوص على جمة الشرق اللي كتعرف إنجاز مشروع ضخم اللي هو ميناء الناظور غرب المتوسط، واللي كيتعتبر رافعة اقتصادية محمة للجهة ككل، إلا أنه، السيد الوزير، الواجمة الخلفية لهاذ الميناء واللي هي إقليمي كرسيف وتاوريرت، كتفتقر لمناطق صناعية بالمرة، علما أن هاذ الإقليمين فيهم صناعة قوية، وكيشغلو يد عاملة كثيرة كالصناعة الغذائية في إقليم تاوريرت وصناعة النسيج فإقليم جرسيف.

اليوم، إلى بغينا نتكلمو على عدالة مجالية فهاذ المناطق، فلازم أنه نشتغلو على التوفير ديال بنية تحتية ومناطق صناعية ولوجيستية، حيت كنتكلمو على الميناء، اللي تقدر تواكب التطور السريع اللي غتعرفو هاذ المناطق فالمستقبل القريب إن شاء الله، علما أن الأشغال تتقدم بسرعة فهاذ الميناء.

وكذلك كنطالبوكم، السيد الوزير، بهذه المناسبة باش تفعلو اتفاقية الشراكة اللي عندكم مع جهة الشرق بخصوص إحداث المناطق الصناعية بأقاليم الجهة، واللي كنوهو بهذه الاتفاقية المهمة اللي غادي تعطي دفعة لأقاليم جهة الشرق، وتعطيو أولوية خاصة لهاذ الإقليمين نظرا للموقع الاستراتيجي ديالهم، لأن كاينين في الواجحة الخلفية للميناء، وخاصة أن الطريق السيار اللي غادي يربط ميناء غرب المتوسط مع الشبكة تاع الطرق السيار ديال المملكة غادي ينطلق من جرسيف.

فاعطيو أولوية مطلقة لهاذ الإقليمين، لأن فيهم صناعة وفيهم طلب على استثارات محمة، خاصة أن الميناء مقبل راه في المراحل نقدرو نقولو في نسبة تقدم محمة، وهاذ الأقاليم، السيد الوزير، ما محتاجينش مناطق صناعية كبيرة جدا وإنما مناطق صناعية متوسطة الحجم اللي تتوالم مع الحاجيات تاع هذه المنطقة، وباش ما نطيحوش في التجارب السابقة اللي كانو بعض المناطق الصناعية الكبيرة جدا، اللي بقات فارغة.

فنقدرو نمشيو تدريجياً حسب الحاجيات، 10 الهكتارات أو 20 هكتار حسب التخصص تاع الأقاليم واش صناعة غذائية ولا صناعة النسيج أو صناعة أخرى، وكما تتعرفو راه العشر أو عشرين سنة المقبلة ديال جمة الشرق

بفضل هذا الميناء اللي زرتوه وزرتو المناطق الصناعية والوحدات الصناعية اللي بدات تنجز فيه.

> فالطلب ديالنا هو التسريع بإعطاء الأولوية لهاذ الإقليمين. وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

الأستاذ الأنصاري تفضلوا.

المستشار السيد عبد اللطيف الأنصاري:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا، السيد الوزير، على الإجابة الضافية واللي أعطات صورة واضحة على الإستراتيجية ديال تطوير هاذ القطاع ديال المناطق الصناعية، الأنشطة الاقتصادية ديال المهنيين والحرفيين.

أنا بغيت، أولا، ننوه في العمل اللي قامت به الحكومة الحالية ووزارتكم على كل حال في جانب التأطير القانوني، لأنه تنشوفو القانون رقم 102.21 اللي صوتنا عليه قبل 3 أشهر، شهر 1، شهر 2 تنظن، وضع واحد الإطار قانوني لتدبير هذا المناطق الصناعية، واللي هي محمة جدا في أي تنمية مبتغاة في بلادنا، وهذا يحسب للحكومة الحالية ولوزارتكم.

إلا أن يجب أن.. السيد الوزير، هذه فرصة باش نقولو بأنه تعاقب الحكومات، هناك بعض الحكومات اللي نجحت في مجموعة ديال القطاعات، كنتمناو بكل صدق أنه الحكومة الحالية وخصوصا الوزارة اللي كتشرفو عليها أنها تنجح، وما عندي أدنى شك في ذلك بأن غادي تنجح في تنزيل هذه الإستراتيجية الوطنية ديال المناطق الصناعية، وخصوصا الإشكال ديال الفوارق المجالية، فإذا اخذيت منطقة درعة - تافيلالت نموذجا، صراحة عندنا الفوارق المجالية، فإذا اخذيت منطقة درعة - تافيلالت نموذجا، صراحة عندنا و أقاليم، ميدلت، الرشيدية، تنغير، ورزازات وزاكورة، كل هذه الأقاليم الخمسة ولا وحدة فيها منطقة صناعية تستحق أن تسمى بهذا الإسم، بكل صدق.

احنا كنتمناو أنه وزارتكم تعنى بطريقة عملية، لأن كنشوفو الأخ اللي سبقني قبل قليل فهناك مشاريع محيكلة في جمات أخرى اللي ربما تثمن، ولكن أيضا جمة درعة - تافيلالت هناك قطاع معدني محم جدا، وتتعرفو بلي المنطقة ديال درعة - تافيلالت تزخر بأكثر من 40% من الثروة المعدنية على المستوى الوطني خارج الفوسفاط، وهذا كيعطي واحد الحافز كبير، خصوصا في السياق اللي كنشوفو ديال القانون الإطار ديال الاستثار اللي تنزل في فهذه السية هذه واللي كنعطي تحفيزات محمة للاستثار في هذه الجهات وتحسين المناخ العام على كل حال ديال الاستثار في بلادنا واللي كنفتخرو به.

الله أن لا بد من هذه الفوارق المجالية أن تعطى الأولوية القصوى، لأنه لا يعقل أنه هناك مواد أولية خام تصدر على حالتها في حين ملى تناخذو الزنك،

المستوردة".

وأعطي الكلمة لأحد المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار. "تفضلوا السي جواد الهلالي.

المستشار السيد جواد الهلالي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

ما هي التدابير المتخذة لحماية المستهلك الوطني وضان حقوق المستورد الوطني وتسريع وثيرة خروج السلع المستوردة من الموانئ والمطارات؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الصناعة والتجارة:

شكرا، السيد المستشار، على هاذ السؤال، وهاذ السؤال الهام اللي عدد ديال الفاعلين الاقتصاديين كيتساءلو واش الحدود ديالنا مسدودة؟ واش ما تنخليو حتى شي حاجة تدخل؟ واش تنعكسو، واش خص عدد ديال التأشيرات؟

اليوم عندنا العام اللي فات 200.000 ملف استيراد في بلادنا، عندنا من هاذ 200.000 غير 2400، تقريبا 1% ديال الحالات ديال عدم المطابقة، تيقول لك (le contrôle) فيه تياخذ الوقت بزاف، غناخذو الميناء ديال الدار البيضاء، لمعالجة الاستيراد خصنا تقريبا 7 أيام، باش ندخلو السلعة للمملكة، ملى تيكون (le contrôle) تيتزاد عليها نهار.

في بعض الحالات، كاين حالات 2434 العام اللي فات على 200.000، بعض الحالات تتكون عدم المطابقة، تيدخلو تندخلو في نقاش مع المستوردين، تنشوفو أما كندخلو السلعة كيقادو ذاكشي اللي خصهم يقادو بحال دبا كاين بعض المعلومات اللي المستهلك خصو يكون عندها، أما هاذ السلعة ما تتنطبقش المعايير ديال بلادنا ذيك الساعة أما تنسهلو حيث ما تيكونش خطر على المستهلك تنقولو له المرة الجاية الله يخليك خصك تحترم هاذ الشي، ولا كنسهلو تنقولو لو دخل قاد، أما كاين خطر على المستهلك المغربي ذيك الساعة تنقولو الله يخليك جمع سلعتك ولا هرسها.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم، السيد المستشار المحترم، للتعقيب على الجواب. تفضلوا السي جواد.

المستشار السيد جواد الهلالي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

كمعدن الزنك مثلا اللي كنصدروه على حالته لمجموعة ديال الدول ونستورد مواد (des produits finis) ديال الزنك بقيمة مضافة عالية جدا.

فجا الوقت لأننا ربما ننكبو بطريقة عملية على هاذ الإشكال هذا مثلا، خصوصا أيضا هناك قطاع الصناعات الغذائية، التمور، التفاح، هناك بعض المشاتل أيضا ديال الاستثمار مثلا في قطاعات فلاحية كالزعفران، كالورود إلى غير ذلك.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير للرد.

السيد وزير الصناعة والتجارة:

شكرا على هاذ التعقيبات الجد مفيدة، وأنا متفق معكم بأن، أولا، غنجاوب على الجهة الشرقية، تتعرفو بأن أول جمة أو ثاني جمة درنا معها اتفاق، وكاين مشاريع في كل إقليم، وتيتنزلو على أرض الواقع واحد بواحد.

إلى كاين شي نقص، إلى كاين شي حاجة خصنا نعدلوها، احنا رهن الإشارة، والمبادرة تتجي من الجهة، مع العلم أن كاينة أيضا مبادرة من الوزارة من أجل تقوية القطب الصناعي اللي هو غيوجد السلع أو غيستقبل السلع عبر (Nador West Med).

اليوم الجهة الشرقية، بحال اللي قلت، عندها مستقبل واعد وواعد جدا، وتنشتغلو جميع مع الفرقاء المحليين كلهم باش نوجدو البنية التحتية وبنية استقطاب ديال كل هاذ المشاريع، وما عندي أدنى شك بأننا غنضافرو الجهود باش نحسنو وتقويو الجاذبية ديال هاذ المنطقة اللي عندها آفاق ديال الميناء، يالاه كان عندنا اجتماع عليه هاذ الصباح، غيوجد، إن شاء الله، من دبا لسنة، خصو يجيب عدد ديال (le matériel) باش يشتغل، وإن شاء الله، غيفتح باب كبير وغيجعل من هاذ الجهة محرك كبير للنمو الاقتصادي ديال الماكة

بالنسبة لجهة درعة - تافيلالت، أنا متفق معكم، بأن هاذ الجهة خصها ثلاثة ديال الأوراش يتفتحو باش نقويو التثمين ديال المعادن والتثمين ديال الفلاحة، باش نقويو أيضا الجاذبية بالنسبة ديال عدد الاستثمارات وباش نوجهو لها استثمار أولي قوي اللي غيبين وغيبرهن بأن هاذ الجهة عندها القدرات الإنتاجية بحال كل الجهات الأخرى، واحنا تنشتغلو على مشاريع محددة، اللي أيضا في صناعة الطيران اللي، إن شاء الله، غادي نجيبوها لهاذ المنطقة باش نقويو وباش نبرهنو بأن حتى هاذ المنطقة عندها القدرة باش تنتج وباش تنتج بكل كفاءة وبكل تنافسية بحال الجهات الأخرى ديال المملكة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ننتقل إلى السؤال الثالث الموجه لكم دامًا حول موضوع "ضبط المنتجات

السيد الرئيس المحترم، السيد الوزير المحترم،

كنوهو بالمجهود اللي تتقوم به الحكومة لضبط المنتجات المستوردة وتشديد المراقبة على استيراد المواد الخطيرة على المغرب، جمود تتم عبر تكثيف مراقبة الأسواق التجارية وسحب المواد خاصة الغذائية منها، الضارة، سواء كانت مستوردة أو محلية الصنع، لكن، السيد الوزير، رغم العدد المهم من عمليات المراقبة التي أشرتم إليها، إلا أن النتائج أحيانا لا تكون في المستوى المرغوب، وبالتالي المطلوب هو اتخاذ المزيد من الحيطة والحذر في هذا الإطار خاصة حينا يتعلق الأمر بالمواد الغذائية.

السيد الوزير المحترم،

نحن مع النظام الجديد لمراقبة المنتجات الصناعية عند الاستيراد، الذي أحدثته وزارتكم والذي يتوخى مكافحة الغش من خلال التحقق من مدى امتثال للمواد المستوردة لمعايير سلامة المستهلك المغربي عبر ضانة عملية الرقابة، ولكننا نتمنى ألا تعرقل هذه الإجراءات الاستثمار والمستثمرين في بلادنا، وتكون مسطرة طلب بعض الرخص بسيطة وفي أجل محدد.

لكنه عمل يبقى غير كاف ولا يلائم توجمات الحكومة، والتي سبق للسيد رئيس الحكومة أن أعلن عليها في الجلسة الشهرية حول تفعيل اللاتمركز الإداري، بحيث أن هناك مكتب أو مختبر وحيد أو رئيسي يصدر شهادة المطابقة (certificat de conformité) والذي يعرف اكتظاظا كبيرا، مما يكلف المستورد الشيء الكثير على مستوى الزيادة في تكاليف المواد المستوردة، حيث تبعث عينات من المواد المستوردة إلى هذا المحتبر الذي يكلف المستورد تكاليف باهظة وضياع هذه العينات، ناهيك عن ضياع الوقت في هذا الإجراء.

لذلك، أصبح من اللازم تعميم هذه المختبرات على مختلف الموائئ والمطارات لتبسيط مساطر الحصول على شواهد المطابقة وتسريع وثيرة خروج السلع المستوردة من الموائئ والمطارات، لذلك أصبح من الضروري الإسراع في تعديل قانون رقم 31.08 القاضي بتحديد بعض التدابير لحماية المستاك.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم، السيد الوزير، إذا كان لديكم تعقيب.

السيد وزير الصناعة والتجارة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا، السيد المستشار، على هاذ التعقيب الهام.

بالنسبة للاتمركز ديال المختبرات، احنا عندنا غير الشروط اللي خصو يتوفر عليها هاذ المحتبر واللي بغي يستثمر في هاذ المجال مرحبا به، وتنشجعو

الاستثارات في هاذ المجال، وماكاينش غير محتبر واحد، كاين إلى حد الساعة في عدد ديال القطاعات، أنا متفق معكم 16 مختبر اللي مترخص، ومرحبا بأي واحد وأي مبادرة وأي استثار اللي بغى يديرها في أي منطقة ولا جمة من المملكة يتوفر فيه الشروط، احنا تتعرفو هاذ الوزارة تتخدم بسرعة إلى توفرو فيه الشروط غادي يكون عندو الرخصة باش يشتغل في أقرب وقت.

بالنسبة لرخص الاستيراد، عدد قليل للمنتوجات اللي تتخضع لهاذ رخص الاستيراد، هاذ الرخص معمولة في عدد ديال الحالات، أولا من أجل حاية الصناعة الوطنية، حيت كاين بعض المرات إغراق كبير بالنسبة للصناعة، بحال دبا الصناعة الحديدية أو الإسمنت... إلح.

كاين أيضا رخص اللي معمولة من أجل التدقيق في بعض المنتوجات اللي هي يمكن ليها تسبب خطر على المستهلك المغربي.

بالنسبة لقانون المستهلك، راه احنا بعثنا نسخة جديدة للأمانة العامة للحكومة، وهي في استطلاع عام، وإن شاء الله غنجيو نقدموها هنا للنقاش باش تغنيوها وباش تقويوها.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الرابع تم تأجيله بناء على طلب من السيد رئيس فريق التجمع الوطني للأحرار.

وننتقل للسؤال الخامس حول "تغييب العالم القروي في برنامج دعم الابتكار الصناعي".

وأعطي الكلّمة لأحد المستشارين المحترمين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

تفضلوا السيد الرئيس، السي السباعي.

المستشار السيد مبارك السباعى:

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

لا خلاف على أهمية الصناعة في تغيير مؤشرات النمو، كما لا خلاف حول أهمية دعم الابتكار الصناعي، غير أن السؤال المطروح هو حول كيفية مواكبة هذا الخيار في غياب سياسة عمومية واضحة المعالم في مجال البحث العلمي، وماذا عن رهان العدالة المجالية في برنامج هذا الدعم؟

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم، السيد الوزير، للجواب.

السيد وزير الصناعة والتجارة:

شكرا، السيد المستشار، على هاذ السؤال الهام بالنسبة للابتكار،

وغنهضر ليكم على الابتكار الصناعي.

تم إطلاق البرنامج هاذي 6 أشهر ولا أكثر من أجل دعم الابتكار الصناعي اللي هو عندو منحة ديال 300 مليون ديال الدرهم سنويا من أجل مواكبة الابتكار، فيه 3 مراحل:

- ✓ المرحلة الأولى: إلى كان مبتكر عندو شراكة مع شركة صناعية، شراكة، الدولة كتوفر ليه %80 إلى سقف مليون ديال الدرهم باش يدير الدراسات ديالو ويحصل على براءة الابتكار، هذا المرحلة الأولى؛
- المرحلة الثانية: إلى بغا يدير النموذج ديالو أو (le prototype ديالو ، الدولة كتوفر ليه منحة ديال 60% والحد ديال المنحة هو 400 مليون 4 ملايين ديال الدرهم باش تواكب هاذ (le prototype)؛
- ✓ المرحلة الثالثة: هي إلى بغا يبدا في التصنيع يدير سلسلة تصنيع غوذجية، الدولة توفر ليه %30 ديال الاستثار إلى حدود - وكنهضر غير على المنحة - ديال 500 مليون، هاذ البرنامج كنشتغلو عليه، درنا طلب ديال الترشيح للبرنامج وطلب مفتوح خلال السنة توصلنا ب 250 طلب، منها عندهم 57 اللي كيتوفرو على الشروط، والباقي مفتوح لعموم المغاربة في كل المجالات القروي أو الحضري.

بالنسبة للتحسيس، حيت خصنا تكافؤ الفرص اللي فالمجال القروي ما عندوش نفس الحظوظ بحال اللي فالمجال الحضري، درنا قافلة اللي مرات على كل جمات المملكة خلال شهرين باش تحسس بهاذ البرنامج وتحسس ببراءة الاختراع وتحسس بالملكية الصناعية والتجارية.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة، لكم السيد الرئيس، للتعقيب. تفضلوا.

المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين، أخواتي المستشارات.

السيد الوزير،

لا يشك أحد في أنه كاين واحد العمل كبير جدا اللي فالحقيقة تشكرون عليه، كيف ما قال زميلي، السيد الرئيس، أنه فالحقيقة هاذيك العدالة المجالية هو الإشكالات اللي تنعيشو وهذا واقع، ورغم أنكم تديرو منح، السيد الوزير، وتديرو واحد المجهود، ولكن بوحدكم راه ما يمكنش، راه إلى ماكانش طرق لهاذ المناطق، وغادي نهضر على درعة - تافيلالت، كيا هضرتي عليها قبيلة، إلى مكانش مجهود واحد الجرأة كبيرة ديال الحكومة، غادى نبقاو دامًا قبيلة، إلى مكانش مجهود واحد الجرأة كبيرة ديال الحكومة، غادى نبقاو دامًا

في نفس الدوامة، ودامًا غادي نبقاو نحطو السؤال، ونلقاو نفس الجواب، وهذا إشكال.

اليوم خصنا نقولو، ها أش غادي نديرو ها (la date) ها التوقيت، هاذ المنطقة، كاين واحد العمل كيفها درتو التوقيت مجموعة ديال الجهات ما فيها باس، أنه هاذ الناس باش يطمأنو حتى هوما تقولو ليهم البرنامج ديال المناطق اللي هي معزولة، ها التوقيت فوقاش غاديين نبداو.

أما كنجيو فعلا واحنا عارفين بلي كاين عمل، لا نشك في هذا، ولكن للاطمئنان أكثر، خصنا ضوابط، وخصنا تواريخ، باش يمكن هاذ المواطنين يعرفو فعلا بلي كاين اشتغال حقيقي في المنطقة، وانتوما هضرتو على (richesse ديال المناطق، كل منطقة عندها (la richesse) ديال المناطق، كل منطقة عندها الوزير، غير هاذ (richesse) بالنسبة للمناطق اللي احنا كاينين فيها، اللي عندنا مازال ما توصلناش أننا نعرفو الحكومة فعلا أنها تمكنات باش تدير برنامج خاص بهاذ المنطقة هاذي، هذا واحد.

تأني حاجة احنا كنعرفو المناطق كلها ديال المغرب، الأغلبية ديال الجماعات، هي جماعات قروية، والشباب عليش مشاكل كبيرة، ومنين كيشوف بعض البرامج الكبرى، في مناطق اللي هي كبيرة كطنجة، مراكش، قنيطرة، إلى غير ذلك، تيقول كيبقى يحط السؤال، واش أنا قريت اليوم وما عنديش نفس الفرصة اللي عند الإخوان اللي كاينين فالمدن الكبرى.

وبالتالي، كيولي حتى هو ينتقل يسكن في المدن الكبرى، هذا عبء على الدولة، واللي كيخلق مشاكل أخرى كثر من داك الشي، إلا تمكنا باش نستثمرو فالمناطق ديالو، وبالتالي البرنامج ديال المناطق اللي هي معزولة والقروية، خص يكون واحد المجهود أكثر، السيد الوزير، واحنا عارفين كاين، ولكن كنقولها للتواريخ، السيد الوزير.

أنا المعادن، ملي تهضر على المعادن المنطقة ديال درعة - تافيلالت (laboratoires)، (c'est le paradis des géologues) ما عدناش، السيد الوزير.

هضرتو على الطيران أنا متفق معك، كاين واحد العمل اللي راكم خدامين فيه، مشكورين، ولكن خوذو المساحة ديال المنطقة، راه ماشي بحال واحد الجهة اللي فيها 80 كيلومتر باش يوصلو واحد الجهة، ولا العمالة، بحال وحدة اللي خصها 400 كيلومتر، ما بين المنطقة لمنطقة، وهذا إشكال آخر اللي خصو يتدبر فهاذ البرامج اللي كتهضرو عليها، لأن المناطق مشتة كبيرة بزاف، ومناطق حدودية 700 كلم، اللي هي حدودية، السيد الوزير، واللي إلى يومنا هذا مزال ما اخذتشاي الفرصة ديالها.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السيد الوزير، لديكم الرد؟

السيد وزير الصناعة والتجارة:

أنا متفق معك أن العدالة المجالية باق خصها اشتغال، وخصها برامج مؤقتة إلى آخره.

احنا اليوم، كنهضرو على الابتكار، الابتكار حاولنا نديرو فيه تكافؤ الفرص، كلشي كيندار عبر الانترنيت، باش كل واحد فينها كان يديرو، كلشي كيشتاغل عليه، ومفتوح للكل، وكاين تحسيس باش نقويو هاذ تكافؤ الفرص، ونبينو بأن هذا مفتوح للجميع.

ثانيا، بالنسبة للمناطق، والبرامج المؤقتة، احنا كنتسناو، خدامين في الجهوية المتقدمة واللاتمركز، برنامج التنمية ديال الجهة، واحنا مقبلين على الإمضاء على كل ما تتمناه الجهة بالنسبة للقطاع ديالنا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الموالي لفريق التجمع الوطني للأحرار حول "تشجيع المشاريع الاستثارية في الصناعات الغذائية".

فليتفضل أحد.. تفضلي الأخت هند الغزالي.

المستشارة السيدة هند الغزالى:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

ما هي التدابير اللازمة التي سيتم اتخاذها من طرف الوزارة من أجل تشجيع المشاريع الاستثمارية في الصناعات الغذائية؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السيد الوزير الجواب.

السيد وزير الصناعة والتجارة:

كما كتعرفو، بالنسبة للسيادة الصناعية اللي أعطى التوجيهات ديالها سيدنا الله ينصرو، السيادة الغذائية هي في صلب السيادات اللي كنشتغلو عليها، اليوم في إطار بنك المشاريع الصناعية، عدنا 1600 مشروع إجمالي اللي كنشتغلو عليه، منها 423 مشروع فالصناعة الغذائية، بغلاف استثماري ديال 11 مليار ديال الدرهم، اللي غتوفر بصفة مباشرة 40 ألف منصب شغل، يعني في المباشر وغير المباشر هاذ الشي فيه 100.000 منصب شغل. كاين إقبال كبير على تثمين المواد الغذائية في بلادنا اللي متوفرة، وكاين أيضا إقبال كبير على التحويل، ودرنا بعض التسهيلات باش نحسنو الولوجية ديال بعض المواد اللي محتاجها الصناعة الغذائية، كاين الصناعة ديال البيسكوي وديال الشكولاتة إلى آخره، باش نقويو وندعمو هذه الصناعة أيضا.

اليوم الصناعة الغذائية غادية في مسار قوي، خففنا أيضا من نسبة الإدماج اللي كنطلبوها للصناعة باش نوفرو الولوجية لمصنعين جدد، كاين

عدد ديال المشاريع اللي جاو أيضا من موزعين ومستوردين اللي تحولو إلى مصنعين، وكاين عدد ديال الموزعين اللي دارو شراكة باش يشجعو مصانع اللي غادي يزودوهم بعلامات ديال هاذ الموزعين راه تتعرفوهم وهاذ الموزعين ولاو كياخذو هذه المواد اللي كيصنعوهم ويوزعوهم في المغرب ولاو أيضا كيوزعوهم في الحارج.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم، السيدة المستشارة، من أجل التعقيب.

المستشارة السيدة هند الغزالي:

السيد الوزير المحترم،

بلادنا تعتزم تطوير قطاع الصناعات الغذائية لضان الأمن الغذائي الوطني، وذلك عبر تعزيز وبناء منظومة للمخزون الاستراتيجي للمواد الغذائية لضان السيادة الوطنية في هذا المجال الحيوي.

وفي هذا الإطار، نشيد برؤية صاحب الجلالة، نصره الله، في دعمه لهذا القطاع، حيث دعا إلى تأسيس منظومة وطنية متكاملة تتعلق بالمخزون الاستراتيجي للمواد الأساسية، لا سيا المواد الغذائية، وإذ ننوه بالسياسة الوطنية التي تم اتخاذها لتشجيع المشاريع الاستثارية للصناعات الغذائية ودعم سوق الشغل.

السيد الوزير المحترم،

الحكومة وقعت عدة اتفاقيات في الملتقى الدولي للفلاحة بمكناس سنة 2017، والتي لم يتم مباشرتها إلى اليوم، باستثناء قطبي بركان ومكناس، لازالت باقي الجهات لا تتوفر على مثل هذه الأقطاب الفلاحية المخصصة للصناعة الغذائية.

لذا، نعتقد في فريق التجمع الوطني للأحرار أنه يجب الاشتغال على تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص وباقي الأطراف المعنية لمواكبة المشاريع الاستثارية في الصناعات الغذائية وتفعيل البرامج المنبثقة من مخطط التسريع الصناعي، في أفق ضان الأمن الغذائي لجميع المواطنات والمواطنين، خصوصا أمام التحولات الدولية وإكراهات تقلب الأسعار التي تؤثر على الموازنة العامة للدولة وتبعاتها على باقي الشرائح والفئات الاجتماعية، مما يستدعي معه تثمين المنتوج المحلي والاستثار في الصناعات الغذائية للرفع من نسبة الإدماج المحلي للصناعات الغذائية، والتي ساهمت في خلق فرص الشغل والحد من الهجرة القروية لتقليص التبعية الغذائية للخارج.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، هل لديكم رد؟

السيد وزير الصناعة والتجارة:

شكرا، السيدة المستشارة، على هذا التعقيب.

متفق معكم بأن عدد ديال المشاريع خصنا نعاودو نحييوها في إطار برامج التنمية الجهوية اللي كنشتغلو عليها جميعا، وإن شاء الله غادي نواكبوها، يمكن كاين إعادة ترتيب بعض الأولويات اللي غادي نشتغلو عليها واللي جاية من الحكومة.

ثانيا، بالنسبة للمخزون الاستراتيجي راه كنشتغلو عليه باش نقويوه، ولكن كما تتعلمو اليوم هذا المخزون الاستراتيجي والقدرة ديال المغرب على توفير المواد الغذائية ما عمرها ما تختبرات قد ما اختبرت في هاذ 4 سنوات ولا 5 سنوات الماضية، والمغرب بين على القدرة ديالو لتوفير كل ما يحتاجه المغاربة.

معلوم كاين تقلبات الأسعار، كاين بعض المواد اللي كتنتج بأقل في بعض المطروف، واحنا كنشتغلو في الحكومة باش نوفرو هاذ المواد بأقل ثمن ممكن للمواطنين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال السابع والأخير الموجه لكم، السيد الوزير، طرحه فريق الاتحاد المغربي للشغل.

أعطي الكلمة لأحد المستشارين من الفريق المحترم لبسط السؤال. تفضلوا.

المستشار السيد بوشعيب علوش:

السيد الوزير المحترم،

عن الإجراءات المتخذة للحد من انتشار الوحدات الصناعية العشوائية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم، السيد الوزير، للجواب.

السيد وزير الصناعة والتجارة:

شكرا على هاذ السؤال الهام.

أولا، وقبل كل شيء، اليوم تنشوفو كاين تحول كبير بالنسبة للمصنعين اللي بداو تيدخلو في المنظومة السليمة واحترام حقوق الأجراء وحقوق الدولة أيضا بالنسبة للعمل ديالهم، حيث تتوفر لهم الانفتاح على أسواق داخلية، تتوفر لهم أيضا الانفتاح على المنظومة المالية إلى آخره.

ولكن عندك الحق، باقي كاين بعض المصنعين اللي تيمشيو وبطريقة ما تيحترموش حقوق الأجراء، ما تيحترموش الحقوق ديال الدولة، وتنشتغلو وفي بعض المرات تنوصلو لبعض المصائب، بحال اللي شفنا في التاريخ القريب ديال بلادنا، وتنشتغلو باش نوفرو لهم شروط جديدة باش نحولوهم بلا ما

نقطعو الرزق ديال هاذ الناس، حيث هاذ الناس محتاجين أيضا لهاذ الدخل، وباش نقويو الكرامة ديال هاذ الأجراء واحترام الحقوق ديالهم، احنا تنشتغلو، تتعرفو بأن كاين برنامج "سلامة" ديال الشركات الصغرى والمتوسطة اللي تنشتغلو عليه من أجل تحويل بعض الوحدات في الدار البيضاء وفي طنجة وفي عدد من المناطق الأخرى.

هاذ المشروع أيضا غادي نقويوه وغنحسنوه، حيث كان فيه بعض المجالات اللي يمكن لها تحسن في هاذ البرنامج، وإن شاء الله، غنحاولو نعطيو فرصة أخرى، اختيار آخر اللي هو الاختيار السليم، اللي تيحترم حقوق الأجراء والحقوق ديال الدولة، وتيمكن هاذ المستثمرين وهاذ الفاعلين الاقتصاديين حتى هم يكون عندهم ظروف أحسن ملي تيحترمو القانون وملي تيحترمو الأجراء، عكس هاذ الظروف اللي تيشتغلو فيها ما تيربحو لا هما، لا الأجراء، لا الدولة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

التعقيب.

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد بوشعيب علوش:

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في الوقت الذي يتم فيه الحديث عن محاربة الاقتصاد غير المهيكل، لازالت الوحدات الصناعية العشوائية في انتشار مستمر، حيث أشار المجلس الأعلى للحسابات في تقريره لسنة 2021 على انتشار 3300 وحدة صناعية عشوائية بجهة الدار البيضاء لوحدها، هذا ناهيك عن الورشات والمستودعات التي باتت تنتشر كالفطر على هوامش المدن وحتى داخل التجمعات السكنية.

ولا يخفى على أحد التأثير السلبي لهذه الوحدات العشوائية على الاقتصاد الوطني وما تخلفه من أضرار اقتصادية واجتماعية وبيئية على المجتمع، فانتشار الوحدات الإنتاجية العشوائية، بالإضافة إلى كونها غير قانونية تحرم خزينة الدولة من اعتمادات مالية هامة وتشكل مصدرا للتهريب.

فهي كذلك:

- ✓ أولا، لا تطبق القوانين الشغلية، لاسيما وأن الغالبية العظمى من عمالها هم من المواطنين الذين يلجؤون إليها مكرهين بحثا عن لقمة العيش؛
- ✓ ثانيا، تشكل مرتعا لتشغيل الأطفال والنساء في ظروف مزرية بعيدا
 عن أي مراقبة؛
- ✔ ثالثا، لا تتقيد بأدنى شروط الصحة والسلامة، وكلنا نتذكر فاجعة

على مساهمته القيمة في هذه الجلسة.

وننتقل إلى الأسئلة الموالية.. وجذه المناسبة نرحب بالسيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات.

وننتقل إلى الأسئلة الموجمة إلى القطاع الذي يشرف عليه، ويتعلق الأمر بـ 11 سؤالا، السيد الوزير، منها 5 أسئلة تجمع بينها وحدة الموضوع، ولذلك سنقوم بطرحما دفعة واحدة، ويتولى السيد الوزير الجواب عليها بعد ذلك دفعة واحدة كذلك.

> نستهل هذه الأسئلة بسؤال للفريق الاشتراكي. تفضلوا السيد المستشار المحترم لبسط السؤال.

المستشار السيد عبد الاله حيضر:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السادة والسيدات المستشارون،

نسائلكم، السيد الوزير المحترم، عن أهداف برنامج "أنا مقاول" وعن التدابير التي يتضمنها والحدمات التي سيقدمما لحاملي المشاريع والمقاولات الصغرى.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الموالي لفريق الأصالة والمعاصرة.

تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد لحسن الحسناوي:

نسائلكم، السيد الوزير المحترم، عن برنامج "أنا مقاول"، الذي يهدف لدعم ومواكبة 100.000 من حاملي المشاريع والمقاولات الصغرى. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الموالي لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل. تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد لحسن نازهي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نسائلكم عن حكامة برنامج "أنا مقاول".

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الموالي لمجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

طنجة ومؤخرا فاجعة الدار البيضاء اللتين خلفتا العشرات من الضحايا من العاملات والعال؛

✓ وأخيرا، مصدرا لتلوث البيئة والمساس بصحة المواطنين، ويكفي هنا
 أن نذكر بمخاطر مستودعات النفايات المتبقية من إنتاج زيت
 الزيتون.

ونعتبر في فريق الاتحاد المغربي للشغل أن هناك مجهودات تبذل ومبادرات هامة تتخذ للحد من هذا الوضع، وعلى رأسها المبادرة الملكية الحميدة القاضية بإخراج قطاع النسيج بطنجة من دائرة العشوائية وتخصيص مناطق صناعية لاستقبالها، والذي من شأنه أن يساهم في تطوير القطاع وتوفير فرص شغل قارة، لكن بالنظر إلى تعقيد القطاع غير المهيكل الذي يمثل 30% من الناتج الداخلي الخام، فإنه لا يمكن القضاء على مثل هذه الوحدات العشوائية بالحملات الموسمية أو الظرفية، بل الأمر يقتضي إرادة سياسية حازمة لهيكلة هذه الوحدات والورشات العشوائية وإدماجها في القطاع المهيكل من خلال تسهيلات تمويلية وتخصيص تحفيزات ضريبية وتجميع مختلف القطاعات المعنية بمناطق صناعية وإخراجها من التجمعات السكنية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم، السيد الوزير، للرد.

السيد وزير الصناعة والتجارة:

شكرا، السيد المستشار، على هاذ التعقيب.

متفق معاك 90%، غير ذيك الفقرة ديال الحملات والسياسة ماشي حملات سياسة ممنهجة، معلوم خصها تقوى في الحجم، خصها تتقوى في كل المجالات الترابية، ولكن اليوم عندنا سياسة وإرادة باش نحولو هاذ المراكز الصناعية إلى مراكز اجتماعية اللي تتحترم كل شروط السلامة وشروط قوانين الشغل والشروط الضريبية، وكنشتغلو عليها وكنحفزوها إلى حد أننا في هاذ البرنامج الأخير اللي ذكرتيه ديال سيدنا الله ينصرو، كنخلصو لها الكرا باش نحولوها.

اليوم كاين سياسة وإرادة اللي خصها تقوى، متفق معك ماشي حملات، سياسة ممنهجة ديال الحكومة، وإن شاء الله غادي نشتغلو عليها جميعا باش نقويوها في كل المجلات وباش نخفضو من هاذ العبء اللي كيضر وكيضر عدد ديال الدولة أيضا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وبذلك نكون قد أنهينا سلسلة الأسئلة التي وجمت لكم في هذه الجلسة. وباسمكم جميعا، السيدات والسادة المستشارين، نشكر السيد الوزير

تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

لقد أعطيتم مؤخرا انطلاقة برنامج "أنا مقاول" لمواكبة 100.000 مقاول وحامل مشروع ومقاول ذاتي ووحدة اقتصادية غير محيكلة ومقاولة صغيرة جدا، فأي برنامج لوزارتكم لدعم ومواكبة الشباب حاملي المشاريع ضمن هذا البرنامج ؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

السؤال الأخير لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

تفضل السي رضي.

المستشار السيد محمد رضي الحميني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نسائلكم عن سياستكم للنهوض والارتقاء بالدعم المخصص للمقاولات الصغرى والمتوسطة وتجاوز كل المشاكل العالقة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

إذن الكلمة لكم، السيد الوزير، للجواب على هذه الأسئلة دفعة واحدة. تفضلوا إلى المنصة السيد الوزير.

السيد يونس سكوري وبحسو، وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

جوابا على أسئلتكم التي تتعلق ببرنامج "أنا مقاول"، أود إخباركم بأن هاذ البرنامج هو ثمرة لتفكير حكومي عميق، يخص أولا، القطاع غير المهيكل والمقاولات الصغيرة جدا، فالبرنامج الحكومي كما لا يخفى عليكم، هنالك عدد من الالتزامات التي من شأنها أن تخرج عدد من المقاولات من القطاع غير المهيكل إلى القطاع المهيكل.

ما قمنا به في الحكومة هو أولا، إجراء واحد البحث، واحد التقصي اللي شمل زهاء سبعة ديال المليون ديال المواطنات والمواطنين حسب المعايير ديال المندوبية العامة للإحصاء، يعني العينة اللي اخذينا تمثل سبعة ديال المليون، باش نشوفو شنو هو التعاطي ديال المغاربة مع ريادة الأعمال ومع

المقاولة ومع المقاولة الصغيرة جدا.

لقينا على أنه تقريبا أكثر من 70% ديال الناس المستجوبين، اللي كنعاود نقول كيمثلو زهاء سبعة دالمليون ديال المغاربة، يقولون أنهم يعتبرون أنفسهم يعملون في القطاع غير المهيكل بشكل أو بآخر، يعني ماشي بالضروري بشكل كلي، ولكن يقدر يكون بشكل جزئي.

لقينا على أنه أكثر من 54% ديال هاذ الناس اللي كيمارسو الفعل المقاولاتي، لا يمارسون الفعل المقاولاتي انطلاقا من قناعة ترسخت لديهم أو كاختيار ديال المنهج ديالهم فالحياة، يمارسون الفعل المقاولاتي لأنهم لم يجدوا وظيفة أو عملا مأجورا.

لقينا على أنه أقل من 15% فقط من الناس اللي تيمارسو الفعل المقاولاتي عندهم ديبلومات جامعية، أقل من 15% فقط.

ولقينا على أنه واحد العدد لا يستهان به ديال الناس اللي خدامين كأجراء يفكرون في الانخراط في العمل المقاولاتي، وكذلك واحد ديال الناس اللي عاطلين.

لما استقينا هاذ المعلومات، حاولنا نوصلو لواحد الخلاصة باش ما نبقوشاي غاديين بواحد الشكل شوية يعني نفتحو عينينا ونشوفو أشنو واقع فبلادنا، وقلنا على أنه ضروري على أننا نوفرو برنامج ماشي فقط للحاملين الجدد للمشاريع، لأن كاين برامج حكومية أخرى تعنى بهاذ الشريحة، ولكن المقاولين ولاسيما المقاولين الذاتيين والمقاولات الصغيرة اللي موجودين على أرض الميدان والذين يعانون بشكل أو بآخر إما من إشكاليات التمويل أو لا من إشكاليات المواكبة والتكوين، أو لا من إشكالية الوصول إلى طلبيات العروض وسواء كانت فالقطاع العام بل وكذلك فالقطاع الخاص.

من هنا جا هاذ البرنامج ديال 100.000 مقاول ومقاولة سميناه "أنا مقاول" علاش سميناه "أنا مقاول"؟ لأنه الإنسان ملي تياخذ القرار على أنه يدير المقاولة ديالو وما نتخيلوش ذوك المقاولات الكبيرة واللي فيها الرفاهية، كذلك تقدر تكون مقاولات صغيرة جدا، فهذا واحد الإنسان اللي تيقرر أنه ياخذ المستقبل ديالو بين يديه، هذا واحد الإنسان اللي ما تينعسشاي بحال الناس، ما تيفيقشاي بحال الناس، ما تيعيش بحال الناس، لأنه ديما عندو واحد الجزء من الدماغ ديالو ومن الطاقة ديالو خدام باش تيقول كيفاش غنكمل هاذ الأسبوع وكيفاش غنكمل هاذ الشهر، أشنو اللي غادي ندير وأشنو اللي غنخلي.. يعني كيكون عندو واحد الهاجس.

بطبيعة الحال جزء منهم يتوفق وتينتج وتيمشي بعيد وتيخدم معه ناس آخرين، ولكن جزء آخر، للأسف الشديد، كيبقى حبيس المستوى التعليمي ديالو، أنا قلت ليكم فقط أقل من 15% عندهم مستوى جامعي، وبالتالي تيصعاب على واحد العدد كبير ديال المقاولين رغم المهارات اللي تقدر تكون عندهم فواحد المهنة من المهن أنهم يطورو هاذيك المقاولات، هذا ناهيك على واحد العدد ديال العقبات أخرى.

فاحنا درنا 3 ديال الخدمات أساسية فهاذ البرنامج:

درنا الحدمات الموجمة بعدا لواحد الشريحة التي لم نهتم بها في السابق، ألا وهي شريحة المقاولين الذاتيين واللي بلغت الإحصائيات فيهم أكثر من 300.000 ديال المواطنات والمواطنين ديالنا اللي مسجلين، النشطاء شوية أقل ولكن هاذو اللي مسجلين.

مازال هاذ الناس هاذو عندهم واحد العدد منهم بغا أنهم يكون عندهم واحد التكوين، فلأول مرة سوف يكون هنالك تكوين خاص موجه للمقاولين الذاتيين في إطار واحد الأقسام، غيكون فيها 10 ديال الناس فالمعدل وفيهم تقريبا واحد 2000 درهم لكل شخص غادي يتكون، وهاذ التكوينات راه درنا واحد الاتفاقية بين الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات والمكتب ديال التكوين المهني، لأن واحد العدد منهم كيبغي أنه يزيد يحترف فواحد المهنة من المهن باش يزيد يأخذ واحد الدبلوم وواحد الشهادة.

ثانيا، كتقدر هاذ الناس يحتاجو استشارة (conseil) ودرنا ليهم شيكات ديال الاستشارة، تقدر توصل ل 10 آلاف درهم استشارة فردية، لأن واحد العدد منهم تيبغي يسوق المنتجات ديالو أو الخدمات ديالو أو كيبغي يتواجد في الفضاء الرقمي فهاذ المجال، وكذلك استشارات من نوع آخر.

ثالثا، واحد العدد بطبيعة الحال كيبغي أنه يستافد من خدمات أخرى. الشريحة الثانية هي المقاولات الصغيرة اللي رقم المعاملات ديالها تيفوق مليون ديال الدرهم وكيكون أقل من 10 مليون ديال الدرهم، حتى هاذو عندهم التكوين، غير هو ماشي 2000 درهم، كيقدر يكون حتى لـ 10 آلاف درهم، عندهم شيك ديال الاستشارة اللي يقدر يوصل حتى لـ 100.000 درهم وكيبدا من 20.000 درهم، وعندهم كذلك الاستفادة من الحدمات ديال المحاسبة باش نعاونوهم، وكذلك باش نقدرو ندفعو بهم.

ثالثا، عندنا الشريحة ديال المقاولات اللي لسبب أو لآخر كاينة فالقطاع غير المهيكل.

بالإضافة للخدمات كلها هاذي اللي قلت كنزيدو خدمة جديدة ديال المساعدة على الكراء، المساعدة على سومة الكراء محدودة في 10.000 درهم اللي هي خصها تكون 50% من السومة الكرائية وواحد العدد منهم محتاجهم. هاذ الشي اللي تنقول ليكم درناه على أساس أنه يكون مدبر من طرف الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات، لأن عندنا أكثر من 80 وكالة على المستوى المحلي، لأن هاذ الشي خصو القرب، واحنا بصدد الإطلاق العملي ديال هاذ الخدمات هاذو عن طريق انتداب واحد العدد ديال المؤسسات، حسب المساطر الجاري بها العمل بطبيعة الحال، اللي فيها التنافسية باش تقوم بهاذ المواكبة ديال هاذ 100.000 ديال المقاولين والمقاولات على مدى 3 سنوات.

إذن الموضوع بغينا ناخدوه بشكل مباشر، كنتعاملو مع الناس اللي ما عندهمش، الناس اللي عندهم إشكاليات ووجدنا 200 ديال الأطر اللي درنا ليم التكوين ودرنا اتفاقيات حتى فالمجال ديال التمويل من أجل المساهمة

فالمجال ديال التمويل، والعمل ديالنا هو دبا أنه كيفاش غادي نعاونو هاذ الناس بشكل عملي باش يستافدو.

بالإضافة لهاذ الشيكات اللي تنتكلم ليكم عليها يستافدو كذلك من الإجراءات الكبيرة والمهمة اللي عندنا واللي وما كتكونش ديما معروفة التي تخص الكلفة ديال التشغيل، باش يكون عندنا التشغيل اللي كيحترم مدونة الشغل لأنه جزء من المشكل دبا اللي مطروح بالنسبة لواحد العدد ديال المقاولات الصغيرة جدا، ولهذا في البرنامج ديال "أوراش 2"، للتذكير راه كنعطيو لكل مقاولة من المقاولات الصغيرة اللي كاينة في هاذ "أنا مقاول"، كنعطيو لكل مقاولة من المقاولات الصغيرة اللي كاينة في هاذ "أنا مقاول"، وهذا مستجد في البرنامج ديال أوراش، كنعطيوهم (chèque) تعويض ديال 1500 درهم لكل واحد تيوظفوه في هذه الشركات الصغيرة جدا، سواء ديال عندو دبلوم ولا ماكانش عندو دبلوم لمدة 9 أشهر، على أساس أن هذا الإنسان يبقى عندهم لمدة سنة.

فاحنا درنا واحد الحزمة كاين تفاصيل أخرى، درنا واحد الحزمة ديال الإجراءات اللي كلفت الميزانية ديال الدولة تقريبا 3 ديال المليار ديال الدرهم على 3 سنوات، الهدف منها هو تحسين الظروف ديال هذه المقاولات الصغيرة والصغيرة جدا والمقاول الذاتي بشكل عملي؛

ثانيا، تخفيض كلفة التشغيل والأجر باش نشجعو هاذ الناس باش يصرحو بالناس اللي خدامين عندهم باش يقدرو يكونو في المستوى ديال القانون اللي كلنا كنحترمه وبغينا نحترموه في بلادنا، وباش نوسعو وباش نديرو العمل اللائق لأول مرة في تاريخ الحكومات ديال المغرب فتحنا - هاذي خصكم تعرفوها الله يخليكم - العمل اللائق، شكون كيضيع فيه؟ كيضيع فيه الناس اللي ما عندهومش الدبلوم، كيكونو كثار خدامين وفي واحد الطروف في القطاع غير المهيكل إلى آخره، حتى الناس اللي عندهم الدبلوم، ولكن الناس اللي ما عندهمش الدبلوم بواحد الكثرة، الطبقة العاملة.

فلأول مرة كاين برنامج حكومي اللي كيعطي هاذ المنحة ديال 1500 درهم في الشهر لمدة 9 أشهر للواحد، واخا ما يكونش عندهم الدبلوم، جميع، شوفو البرامج ديالنا في هاذ 30 ولا 40 سنة الأخيرة ما كاين حتى شي برنامج حكومي كيعطي منح أو إعانات كيف ما كان نوعها خص تكون من الحاصلين على الشهادات.

فاحنا حاولنا نديرو الاستهداف وراه غادي نطلقو في الأسبوع المقبل إن شاء الله واحد العملية واسعة التي تخص واحد الهدف كبير اللي عندنا اللي هو تقريبا 50.000 ديال مناصب الشغل بهاذ الطريقة من خلال المقاولات الصغيرة والمقاولات الصغيرة جدا، وكنزيدو في هاذ الشي كامل أننا درنا أن الحكومة كتاخذ الكلفة ديال التكوين، فإذا شي وحدة من هذه المقاولات الصغار بالإضافة لهذه المسيكات اللي كنتكلمو، بالإضافة لهذه المنحة ديال الأوراش بغات تكون هذاك السيد ولا 2 ولا 5 ولا 10 وتكونو وهو خدام عندها، يعني كيتخلص، كناخذو الكلفة ديال التكوين واخا ما يكونش حامل شهادة، هذه مسألة جديدة، علاش؟

لأن اكتشفنا على أنه من خلال بحال دبا البرنامج ديال "أوراش"، 70% ديال الناس اللي استافدو منو ماشي حاملين للشهادات، وقلنا لا هاذ الناس هاذو غادي نديرو لهم برنامج خاص ودرنا هذه المقاربة في الحكومة باش تمر من خلال المقاولات الصغيرة والصغيرة جدا، لأن كيف ما تتعرفو هي اللي كتشغل هاذ الناس، 90% منها كتشغل أقل من 3 ديال الأجراء، وغادي نوقف عند هذا الحد.

وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

إذن ننتقل إلى التعقيب على جواب السيد الوزير. وأعطي الكلمة في البداية للفريق الاشتراكي.

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد الاله حيضر:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

في البداية نقدر الجهود التي تبذلها وزارتكم في إطار تعزيز روح المقاولة وجاذبيتها ودعم ومواكبة المقاولين الشباب بمساطر تطوير ريادة الأعمال ببلادنا، هذه الأسس هي التي نجدها ضمن برنامج "أنا المقاول"، الذي تم إعلان انطلاقه من طرف وزارتكم لاندماج حاملي المشاريع وأصحاب الشركات الناشئة ضمن النسيج الاقتصادي المهيكل في أفق 2026.

لكن، هذه البرامج، السيد الوزير، وأخذا بعين الاعتبار باقي برامج الدعم والمواكبة التي قدمتها الحكومة، نجد أنه بالرغم من كل التدابير المتخذة لا تزال الشركات الصغيرة والمتوسطة تعاني من صعوبة الحصول على الائتان من المؤسسات البنكية لتمويل مشاريعها، لتبقى إشكالية التمويل المرتبطة باعتاد النظام البنكي، لعدم ثقته في هذا النوع من الشركات وتخوفه الدائم بإفلاس العديد من هذه المقاولات، في ظل عدم القدرة على تحديد تدبيرها الداخلي، وبالتالي، فإن أهم إجراء يجب اتخاذه يتمثل في توسيع مجال الضانات التي يقوم بها صندوق الضان المركزي ليشمل أكبر عدد من المقاولات، ودفع المؤسسات بها صندوق الضاع المركزي ليشمل أكبر عدد من المقاولات، ودفع المؤسسات المالية إلى الرفع من حصة الشركات الصغيرة والمتوسطة في برامجها التمويلية المالية في قطاع الصناعة والزراعة والخدمات.

على مستوى آخر، فإن أهم العقبات التي تواجه الشركات والمقاولات الناشئة ترتبط بالنسب الضريبية، وبالتالي فإن الإصلاحات التي يجب إعطاؤها الأولوية داخل النسيج الاقتصادي المهيكل تتميز بالتحفيز الضريبي بشكل يكون متناسبا مع نشاط المقاولة ومردوديتها، خصوصا وأننا على مقربة من إعداد ومناقشة قانون المالية للسنة المقبلة.

أخيرا، السيد الوزير، إن العدد المرصود لدعم المقاولات عدد محترم ومقبول، لكن ما هو أهم وينبغي مراعاته هو الجانب المرتبط بالابتكار والإبداع،

الذي يساعد في خلق تميز تنافسي للشركة في سوق الأعمال، الشيء الذي من شأنه أن يدعم نمو المقاولة بشكل مستدام ويساعدها على التعامل مع التحديات وحل المشاكل التي قد تواجمها.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لأحد المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة. تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد لحسن الحسناوي:

باسم فريق الأصالة والمعاصرة نسجل بارتياح كبير المنجزات الإيجابية لحصيلة الوزارة تحت إشرافكم، ونثمن المجهودات المبذولة لتنزيل الإستراتيجية الدامجة لدورها في استقرار النسيج الاقتصادي واستدامة خلق الثروة، وما انتخاب المغرب بإجماع لمجلس إدارة منظمة العمل العربية إلا دليل على صدقية العمل الذي تقومون به وعن المجهود المبذول من طرف الحكومة في تعزيز السلم والحوار الاجتماعيين ومأسستها وتعميم ورش الحماية الاجتماعية.

السيد الوزير المحترم،

نسجل بإيجابية استمرار الوزارة في إبداع فرص الشغل المؤقتة والدائمة، كإطلاقكم لبرنامج "أنا مقاول" لمواكبة 100.000 مقاول وحامل المشروع ومقاول ذاتي ومقاولة صغيرة جدا، مع تمكين المستفيدين من مواكبة مندمجة حتى يساهموا في إدماج الأنشطة غير المهيكلة في النسيج الاقتصادي وفي امتصاص البطالة ومحاربة الهشاشة.

السيد الوزير،

إننا نشيد بالمقاربة الشمولية التي تعتمدونها في هذه المشاريع من التمويل إلى المواكبة المستمرة، مرورا بالتكوين والتأطير، كما نعتبر هذا البرنامج حلقة في سلسلة البرامج الناجحة التي أطلقتموها، السيد الوزير، والتي حققت نتائج محمة جدا، وسأذكر منها على سبيل المثال، لا الحصر، نظرا لضيق الوقت:

- ✓ أولا، إحداث "مدن المهن والكفاءات" مع تعبئة وحدات متنقلة للتكوين لسد حاجيات من التكوين والتأهيل لشبابنا؛
- ✓ ثانيا، الحصيلة الإيجابية لبرنامج "أوراش" الذي كان ناجحا بكل
 المقاييس وبشهادة الجميع؛
 - ✔ ثالثا، دعم الشباب الباحثين عن العمل في الوسط القروي؛
 - ✔ رابعا، تمكين المستفيدين من المشاركة على مستوى الصفقات.

وفي الختام، لا يسعنا، السيد الوزير، سوى التأكيد أنه بعد حوالي سنتين من عمل الحكومة الحالية وإرهاصات تفادي القطاعات الاجتماعية الحارقة كقطاع الشغل، أثبتم بتجربتكم وبكفاءتكم العالية أن إعادة الاعتبار للشغيلة

السيد الوزير،

إن ما يعتمد ويطبق حاليا داخل جماز تفتيش الشغل من إجراءات وأساليب وبرامج مستوحاة من قانون السوق وأولويات وأهداف وتأديبات وتنقيلات، كلها إجراءات تنتهك استقلالية ومحنية مفتشي الشغل، كما هي مضمونة دوليا، وفي غياب نظام أساسي يحفظ هويته ويقوي ويعزز أدواره.

السيد الوزير،

إن إنجاح أي إستراتيجية للتشغيل وجعلها رافد من روافد التنمية الاقتصادية والرفع من تنافسية المقاولة لا يمكن أن يتحقق في ظل تهميش و.. (كلام غير واضح) جماز التفتيش والتوجه إلى إطلاق مبادرات تحمل عنوانها الفشل من خلال منهجية تستبعد إجراء التقييم اللازم لما أنجز لرصد الاختلالات وترتيب الجزاءات على مرتكبيها، عملا بمبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة.

ولابد، السيد الوزير، أن نشير لضرورة مراجعة النظام الأساسي لخاص..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لمجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

السيد الوزير،

نسجل ونثمن داخل مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي الدينامية التي يشهدها القطاع خلال هذه المرحلة، كما أن تحفيز التشغيل الذاتي وتشجيع إنشاء المقاولات مع توفير شروط استدامتها وإنتاجها للثروة يشكل أولوية في السياسات الاقتصادية والاجتماعية للدولة، خاصة وأن هذا البرنامج ستنتج عنه ابتكارات عملية في مجال المواكبة والإسهام في تحريك الديناميات الجهوية وتحديد الفرص داخل محتلف سلاسل القيمة.

إلا أنه، السيد الوزير، نثير معكم بعض الملاحظات التي أثارها تقرير المجلس الأعلى للحسابات لسنة 2021، وهنا سنتكلم عن مشاتل المقاولين الشباب الذي اعتبر برنامجا طموحا، لكنه لم يحقق كل أهدافه، مما يستدعي إعادة بلورته، بحيث أبان عن محدودية آثار الاستثمارات العمومية التي تمت تعبئتها بالنظر إلى تواضع نسب تحقيق جميع الأهداف ومؤشرات البرنامج، حيث لم تساهم جميع المشاتل المشغلة إلا في إحداث حوالي 2765 منصب شغل، من أصل 40 ألف المتوقعة، أي بنسبة إنجاز لا تزيد عن 7%، وبالتالي لم يتحقق تحقيق الأهداف المسطرة في إطار البرنامج الوطني لمشاتل المقاولات.

السيد الوزير،

المغربية ممكن وأن خلق الأمل في نفوس الشباب وانتشالهم من البطالة ممكن، وأن النهوض بالمقاولة الصغرى والمتوسطة ممكن.

فهنيئا لكم، وندعو لكم بمزيد من التوفيق والنجاح. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لأحد المستشارين من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل. تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد لحسن نازهي:

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

تهدف المقاولة إلى المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولن يتأتى لها تحقيق هذا الهدف إلا باحترام القوانين واحترام كرامة العمال الذين يشتغلون بها وضمان حقوقهم الفردية والجماعية، والمقاولة الناجحة هي التي تتوفر لها البيئة الملائمة لتكون مقاولة مواطنة وتنافسية وشفافة، تعتمد أسس الحكامة الجيدة، وتقوم بدورها في خلق الثروة والمساهمة في تنمية البلاد.

ومن جمة ثانية، فإن تنشيط عجلة الاقتصاد الوطني يرتكز بالضرورة على وضع إستراتيجية واضحة معالم للتشغيل.

وفي هذا الصدد، فقد أطلقت الحكومات المتعاقبة مجموعة من المبادرات من بينها برنامج "مبادرة التشغيل" لتفعيل القانون رقم 16.93 المتعلق بتدابير التكوين وإدماج حاملي الشهادات وطالبي العمل داخل المقاولات وتمكين الشباب من التموقع في سوق الشغل، عبر تدريبهم وتبني سياسة السلفات الصغرى وإقرار نظام "المقاول الذاتي" بموجب القانون رقم 114.13 الذي يتوخى إدماج الأنشطة غير المهيكلة في النسيج الاقتصادي المهيكل للتمكين من الاستفادة من المزايا القانونية والاجتماعية والجبائية والولوج إلى التمويلات المتاحة، إلا أن جل هذه المبادرات باءت بالفشل لعدم اعتمادها على حكامة جيدة ولتهيء آليات المراقبة والتتبع.

السيد الوزير،

ما هي ضانات نجاح البرنامج الذي أطلقتموه تحت المسمى "أنا مقاول" في ظل تحييد آليات الرقابة والتتبع والمصاحبة، فجهاز التفتيش، السيد الوزير، الذي أوكلت له محمة السهر على احترام القانون الذي يخاطب المقاول من الناحية الاجتماعية أي حقوق وواجبات الأطراف، علاقة الإنتاج، يعد من أقدم الأجمزة الرقابية للدولة تاريخيا، لكن الأوضاع المهنية والمعنوية للمشغلين به تظل دون مستوى طموحاتهم، فكيف يمكن، السيد الوزير، تحقيق التنمية بجهاز رقابة ضعيف، انتزعت منه اختصاصاته كما هو متعارف عليها ومنصوص عليها دوليا خاصة اتفاقيات منظمة العمل الدولية؟

- نقص رأس المال؛

- صعوبات في الحصول على التمويل والصفقات العمومية؛
- المنافسة غير العادلة اللي كمثلها القطاع غير محيكل وتقادم مدونة الشغل وهاذ الورش اللي أنتوما بصدد الاشتغال عليه اللي كيعرقل تطور تنافسية المقاولات.

ومن بين أبرز الصعوبات اللي كتواجما هاذ المقاولات، كنوجدو:

- تحديات كبيرة، خصوصا في مجال التمويل وأيضا صعوبات الحصول على التمويل البنكي بسبب الكفالات والضانات الشخصية، اللي كيطلبوها الأبناك للمقاولين، وهذا شيء جد صعب خصوصا بالنسبة للمقاولين الشباب، واللي يالاه بداو المسار المهني ديالهم؛
- تأخر إصدار نصوص تنظيمية لآليات التمويل البديلة مثل التمويل التضامني.

أما فيما يتعلق بوصول المقاولات الصغرى إلى الأسواق، خصوصا الدولية، فإننا نراهن على:

- ضرورة التنزيل الفعلي للمرسوم الجديد للصفقات العمومية، حتى يتسنى للمقاولات الصغرى الولوج إلى هذه الصفقات؛
- وأيضا مواكبة المقاولات الصغرى والمتوسطة من خلال إعداد برامج تشاركية مع الشركات الكبرى باش تكون رائدة من أجل تنمية هاذ المقاولات الصغرى.

السيد الوزير المحترم،

إننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب كنقترحو عدد كبير من المقترحات من بينها:

- استكال الجهد المبذول لتحسين مناخ الأعمال، من أجل تعزيز القدرة التنافسية للمقاولات الصغرى؛
- تحسين مستوى الإنتاج عن طريق تعزيز آليات الدعم ومواكبة المقاولات، لاسيما من خلال مراجعة نظام التكوين المهني؛
- إصلاح مدونة الشغل وإصدار القانون التنظيمي الخاص بمارسة حق الإضراب؛
- وأيضا وخصوصا تبسيط ورقمنة الإجراءات الإدارية للمقاول على أرض الواقع، فمن غير المعقول، السيد الوزير، المقاول يبقى كيدوز الوقت ديالو بين الإدارات، كيقلب على الرخص والوثائق على حساب العمل ديالو اللي هو خلق فرص الشغل، خلق قيمة مضافة وأيضا تطوير الشركة ديالو.

وفي الأخير، ندعوكم، السيد الوزير، ونعبرو لكم على الاستعداد ديالنا

إيمانا منا بأن هذه التجربة ستعرف نجاحا بإرادة حكومتكم ولأجل تدبير أكثر نجاعة، خاصة في ظل الإكراهات والصعوبات التي اعترضت مسار إنجاز وتتبع التجارب السابقة، ولهذا نقترح معكم العمل على:

- ✓ إيلاء العناية لتحقيق الإلتقائية والتكامل والتناسق بين هاذ البرنامج والبرامج الأخرى التي تروم دعم ومواكبة وتمويل حاملي المشاريع، وذلك من خلال تحديد مسطرة محكمة للاستفادة من البرنامج بشكل ناجع وفعال؛
- √إشراك جل الشركاء والفاعلين الذين يتوفرون عن الخبرة في مجال النهوض بالمقاولات وتشجيع المبادرات الفردية كالمراكز الجهوية للاستثار، تحقيقا لمزيد من الالتقائية والتكامل؛
- ✓ الاستفادة من تجربة "منصة الشباب"، موضوع المرحلة الثالثة للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، لاسيا البرنامج الثالث المتعلق بتحسين دخل الشباب والإدماج الاقتصادي، والذي يهدف إلى تحسين الوضع الاقتصادي والاجتاعي للسكان المستهدفين من البرنامج، وخاصة الشباب، من خلال دعم تشغيل وريادة الأعال ودعم المشاريع في الاقتصاد الاجتاعي والتضامني؛
- ✓ تدعيم أنشطة مواكبة للمقاولين الشباب وحاملي المشاريع المستفيدين من البرنامج، لاسيما فيما يخص الإرشاد والتأطير والتكوين في الجوانب المالية والتدبيرية والمحاسباتية والتقنية.

وأخيرا، نحن ننوه بانطلاق البرنامج الطموح "أنا مقاول"، مع الحرص على اتخاذ كل الإجراءات والضانات الفعلية لإنجاحه وتجنب ثغرات البرامج السابقة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

تفضلوا.

المستشار السيد محمد رضي الحميني:

شكرا، السيد الوزير المحترم، على جوابكم.

كيف كتعرفو كتلعب المقاولات الصغرى والمتوسطة دورا أساسيا في التنمية والتاسك الاجتماعي، بفضل المساهمة ديالها فالنمو الاقتصادي وخلق فرص الشغل، حيث تضم ما يقارب %73 من القوة العاملة والمسجلة فالصندوق الوطني للضان الاجتماعي، وكتساهم بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي لبلادنا.

غير أن هاذ النسيج المقاولاتي الهام يعاني من عدد كبير من المشاكل، من نها:

للتعاون معكم من أجل تطوير المقاولات الصغرى اللي كتعتبر القاعدة الأساسية للاقتصاد الوطني، مما يستوجب تقويتها ودعمها لتحقيق التنمية المستدامة ببلادنا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

قبل أن أعطيكم، السيد الوزير، الكلمة للرد، أود الترحيب بمجموعة من التلاميذ المتفوقين من إقليم سيدي إيفني، الحاضرين لمتابعة هذه الجلسة. شكدا.

إذن أعطيكم، السيد الوزير، الكلمة للرد على التعقيبات، فيما تبقى لكم من وقت.

تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين،

أولا، وبكل صدق العمل ديالنا في الحكومة فيه المبادرة التي يجب أن نقوم بها كوزراء في حكومة سياسية منتخبة، مسؤولة، هدفها خدمة مصالح المواطنات والمواطنين، وهاذ الشي اللي اعطى هاذ البرامج اللي كتشوفو، "أوراش"، "فرصة"، "أنا مقاول"، ولكن عملنا كذلك فالحكومة هو الإنصات لكل المقترحات وتضمينها لتجويد العمل بكل صدق وبكل مسؤولية.

فأولا، أنا اللي بغيت نأكد هو أنه جميع ما جاء في مداخلاتكم قد تم تدوينه، وفيه واحد العدد ديال الأفكار التوجيهية، ولكن فيه كذلك أفكار عملية، إن شاء الله، غادي نستافدو منها، لأن الحمد لله هاذ البرنامج فالبداية ديالو فهو متعطش من أجل أنه ندخلو فيه جميع الملاحظات وجميع التجويدات.

بغيت نقول لكم على أنه حتى حاجة ما كتبنى - كيفا كتعرفو - فحطرة وحدة، هاذي أول مرة عندنا برنامج يعنى بشكل أو بآخر بالقطاع غير المهيكل، وهاذ البرنامج حاولنا نديرو فيه على عكس برامج أخرى اللي ذكرتوها وكنشكركم، فالسابق واللي صدرت فيها واحد العدد ديال التقارير اللي كانت محاولات كذلك مزيانة، ولكن هاذ البرنامج إلى لاحظتو ما جيناش قلنا بغينا نديرو باش نديرو 100 ألف مقاولة جديدة، بغينا نخدمو مع الناس اللي موجودين فأرض الميدان، هاذي الأولى.

ثانيا، حاولنا نفكرو في الفعل المقاولاتي من خلال هاذ التحفيزات اللي كتدار لأول مرة فبلادنا، وكيفا كتعرفو النجاح ديال البرنامج ديال "أوراش" مثلا هو راجع لأننا فكرنا من الأول أنه يكون برنامج كيتدار على المستوى الترابي، وهذا هو اللي غيأدي بهاذ البرنامج كذلك، إن شاء الله، حتى هو يكون على المستوى الترابي.

الحاجة الأخرى، هي أنه هاذ البرنامج حاولنا نفكرو فيه ماشي غير في فعل المبادرة وديال المقاولة، ولكن كذلك في التشغيل، لأنه خصنا تكون عندنا واحد التوجه في التشغيل، واش بغينا التشغيل كلو يجي من العمل المأجور فالشركات الكبيرة؟ ولا كذلك فالمقاولات الصغيرة والمتوسطة؟

المجهودات الحكومية راه كاينة، راكم شتوها فقانون الصفقات العمومية، فالتكوين المهني احنا جايين بواحد العدد ديال الإصلاحات وحدة بوحدة، وفي التشغيل راه درنا برامج فعالة وتكون فرصة، إن شاء الله، فأسئلة أخرى باش نجاوب عليها، ولكن دبا حاولنا نستهدفو هاذ المقاولات هاذو الصغيرة جدا باش يفهمو بعدا على أن الحكومة ما نساتهومش، وهاذي بداية المسار معهم، وإن شاء الله مازال نتقدمو فيها حسب طبيعة الحال التوجيهات ديال جميع المتدخلين، وأولهم السيدات والسادة المنتخبين بحكم المهام المناطة بكم فالدستور ديال المغرب الذي نفتخر به جميعا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

إذن ننتقل معكم إلى السؤال السادس، وأعطي الكلمة لأحد المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضلوا السي عبد الإله لفحل.

المستشار السيد عبد الإله لفحل:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

ما هي التدابير المتخذة لتجاوز مشكلة الملاءمة بين قدرات الخريجين ومتطلبات سوق الشغل؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لكم، السيد الوزير، للجواب.

السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

أولا، نبدا بواحد الرقم ديال هو نسبة الإدماج فالتكوين المهني، اللي هي

شكرا السيد المستشار المحترم.

من أعلى النسب %70 تقريبا بالنسبة للناس اللي كيخرجو من بعد 6 أشهر، وملي كنعاودو نديرو واحد الدراسة ديال بعد ثلاث سنوات كتفوت 85%. ما تنساش واحد القضية، السيد المستشار، هاذ الناس هاذو اللي كيكونو فالتكوين المهني، ملي تيدخلو راه ما كيخرجوش، يعني إلى كان مثلا تقني متخصص، ملي كيشد الباك، يعني الناس فالتكوين المهني ما كيخرجوش من المدرسة، ما كيخرجوش من التكوين المهني، وبالتالي هذيك %70 ولا هاذ %80 اللي كنهضرو راه ماشي بالنسبة للناس اللي دوزو الامتحان ديال

السنة التَّانية، ولكن راه بالنسبة في الحقيقة الناس اللي دخلو مور الباك، فهي من أعلى النسب اللي كاينة ديال الإدماج.

هاذ الشي راجع لأنه عندنا واحد العرض متجدد، بحال دبا مثلا عنعطيك بعض الأرقام، عندنا 775 شعبة تكوينية، 417 أي 54% منها شعب جديدة، 249 أي 32% شعب محينة، 109، %14 شعب تم الاحتفاظ بها، في حين تم حذف 108 ديال الشعب.

عدد المؤسسات محم، راه وصلنا دبا لـ 1300 مؤسسة في القطاع الخاص وتقريبا 600 مؤسسة في القطاع العام، عدد المتدربين حتى هو محم.

المشروع ديال "مدن المهن والكفاءات" هو من المشاريع المهمة والكبيرة اللي جابها سيدنا الله ينصرو، اللي فيها منصات ديال التكوين اللي كتجاوز ذاك التكوين التقليدي اللي كتعرفو، بقى على أننا خصنا مازال نجتهدو فيما يخص واحد الإطار قانوني ديال المتدربين (le statut) ديال (le stagiaire) باش نمكنو هاذ الناس أنهم يزورو المقاولة قبل ما يتخرجو.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد عبد الإله، تفضلو في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الإله لفحل:

شكرا جناب الرئيس.

بدوري أشكركم، السيد الوزير المحترم، ومن خلالكم الحكومة الموقرة على المجهودات الجبارة التي تقوم بها بالارتقاء بقطاع التكوين المهني عبر بلورة رؤية متحددة تواكب متطلبات سوق الشغل والحاجيات المتزايدة في مجالات متعددة، وهو ما يمكن من الإضطلاع بدوري حيوي في تأهيل فئة عريضة من الشباب ضمن مختلف قطاعات التكوين المتاحة، بما يخدم النسيج الاقتصادي الوطني، عبر توفير يد عاملة مؤهلة في كافة المجالات، حيث نجد أن كل الأوراش في البلاد تشهد دينامية على مستوى الاندماج الاقتصادي ودع المقاولات الصغرى والكفاءات.

السيد الوزير،

لا يخفى عليكم أنه هناك علاقة وطيدة تربط بين التكوين وسوق الشغل، فلال جائحة كورونا برزت عبقرية مغربية أبدعت وأنتجت في عز الأزمة، خصوصا وأن بلادنا تتميز بإمكانيات كبيرة جدا وفرص هائلة من قبيل اعتباد سياسة إنجاز "مدن المهن والكفاءات" في جميع ربوع المملكة، والتي ستمكن من تأهيل اليد العاملة التي ستكون مكونة ومؤطرة، مما سيشجع أكثر المستثمرين وأصحاب المشاريع على البحث عن هذه العبقرية المغربية، لأن الأمر يتعلق بمحرك أساسي لإنعاش الاقتصاد الوطني.

وبما أن قطاع التكوين حقق نتائج إيجابية على مستوى تأهيل العنصر البشري، إلا أن الافتقار إلى محارات وكفاءات محنية دقيقة في ميدان الشغل،

يعد من العوامل التي تؤثر سلبا على نسبة توظيف المتخرجين الجدد، سواء من الجامعات أو المعاهد أو من خريجي المكتب الوطني للتكوين المهني وإنعاش الشغل، لذلك نجد أن جامعاتنا تخرج اليوم العاطلين الذين لا مكان لهم في سوق الشغل.

من هذا المنطلق، نؤكد على ضرورة إعادة النظر في ملاءمة التكوين مع سوق الشغل، وذلك عبر جعل مؤسسات التكوين المهني والمعاهد والجامعات قادرة على التكييف مع متطلبات الشركات والمقاولات من توسيع العرض ليشمل التخصصات المطلوبة في سوق الشغل.

في هذا الإطار، نطالب بإشراك المهنيين في وضع هندسة البيداغوجيا للشعب التي تدرس على مستوى المعاهد ومراكز التكوين المهني، من أجل الحصول على خريجين قادرين على الاندماج السريع في سوق الشغل بدل تفريخ عاطلين، خصوصا وأن بلادنا لجأت إلى عالم الدول المصنعة في مجال السيارات والطيران، ونتجه اليوم نحو تسريع وثيرة تطوير الطاقات المتجددة، خاصة الطاقة الشمسية والريحية من أجل تعزيز سيادتها في هذا المجال والتموقع في الاقتصاد الخالي من الكربون.

وأخيرا، لنا الثقة فيكم، السيد الوزير، بأنكم لن تدخروا جمودا للعمل من أجل ملاءمة التكوين المهني مع سوق الشغل، لأنها من الأوراش التي تبشر بأفق اقتصادى واعد.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لكم السيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات: السيد المستشار المحترم،

كيف ما قلت لك العدد أو النسبة ديال الناس اللي تيتخرجو من التكوين المهني واللي تيدمجو في سوق الشغل هي من أعلى النسب، دبا بقى على أنه كان واحد العدد كبير ديال الناس اللي تينقطعو على الدراسة ولا ما تيمشيوش للتكوين المهني، وخصنا نستقطبهم ونكونهم ونعطيوهم كذلك فرصة ثانية في الحياة ديالهم المهنية.

إذن المجهود ديال الحكومة منصب على هاذ الموضوع هذا الثاني اللي تنتكلمو عليه.

والمسألة الثالثة، عندنا واحد الضغط كبير على اليد العاملة المغربية باش تمشي لدول في الخارج، واحنا تنديرو واحد العمل ثقيل وكبير جدا باش نظمو هاذ العملية هاذي وباش نكونو ما يكفي من الكفاءات المغربية، باش تبقى لنا في القطاعات الإستراتيجية ديالنا، بحال اللي تكلمت عليهم في الطيران والسيارات، وراه عندنا معاهد متخصصة يسير فيها القطاع الخاص، وهي تجارب ناجحة، عندنا عشرة معاهد في هذا المجال.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

نتقل إلى السؤال السابع، وأعطي الكلمة لأحد المستشارين من مجموعة العدالة الاجتماعية.

تفضلوا السي شاكر.

المستشار السيد سعيد شاكر:

مدونة الشغل الحالية اللي مر عليها عقدين من الزمن لم تعد تستجيب لمتطلبات الأجراء وأرباب العمل.

> أشنو هي الإجراءات اللي تتعتزمو القيام بها لإصلاحما؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم، السيد الوزير، للجواب.

السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات: السيد المستشار،

أنا أشكركم على هاذ السؤال، ومدونة الشغل هي من أولى الأولويات ديال الحكومة في إطار الحوار الاجتاعي، وهي كذلك أولوية ديال أرباب العمل وديال النقابات، كل من زاويته، لأن من واحد الناحية خصنا نتأكدو، طبقا للتوجيهات الملكية السامية، أن العمل اللائق خص يتحترم في بلادنا كبلد ديال القانون، ومن جمحة أخرى خصنا نتأكدو كذلك على أن الاحتياجات ديال القطاع الخاص والطاقة الإنتاجية ديال المغرب تكون موجودة من الكفاءات اللازمة.

وخصنا نتأكد كذلك من أن المواضيع الكبيرة اللي كاينة، وراه طرحوها بعض الإخوان وكاين سؤال في هذا المجال، بحال دبا ديال جماز التفتيش اللي كيلقى راسو مكبل اليدين نتيجة عدم تمكينه من طرف مدونة الشغل من أنه يمشي أبد في معاقبة المقاولة اللي تدير الشطط وفي حاية العال أو العكس، لأنه يمكن يكون كذلك المقاولة عندها الحق في بعض الأحيان.

لكل هذه الأسباب، احنا محمدنا الظروف في إطار الحوار الاجتماعي أنه تكلفنا بالقطاع العام، بقطاعات محمة، وكانت نقاشات محمة، والحمد لله، هي غادية اليوم في قطاعات كبيرة بحال التعليم والتعليم العالي والصحة، وبطبيعة الحال كان من الضروري أننا نعملو على واحد القانون محم، اللي هو القانون اللي تينظم الظروف والشروط ديال ممارسة الحق الدستوري ديال الإضراب، اللي كانت فيه مناقشات كذلك مع النقابات في احترام للحوار الاجتماعي ومأسسة الحوار الاجتماعي، وهو القانون الأول اللي غنوضعوه على الطاولة وغنستمرو فيه، قبل أن نبدأ مباشرة، إن شاء الله.

كذلك، المدونة ديال الشغل بدون عقد، بدون عقد وبحياد تام، لأن واحد الورش مجتمعي محم اللي البلاد ديالنا تنتظره، وراه غادي يكون هاذ الشي، إن شاء الله، في القريب العاجل من الأسابيع يعني في الدخول المقبل، إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد المستشار للتعقيب.

المستشار السيد سعيد شاكر:

السيد الوزير المحترم،

الظرفية تنعرفها جميع، ولا أدل على ذلك هو التقرير ديال المجلس الأعلى للحسابات، اللي حذر من الهشاشة ديال المالية ديال نظام التقاعد ديال الصندوق الوطني للضان الاجتماعي، اللي تيدبر أو تيدير المعاشات ديال القطاع الخاص.

هنا، السيد الوزير المحترم، تنشير بأن كاين واحد العجز مالي ديال تقريبا 40 مليار ديال السنتيم، وأن الأمد ديال الحياة ديال هاذ الصندوق تيقولو يرتقب أنه ما يبقاش حي إلى حدود 2038، الحكومة مشكورة على ذلك، قامت بمجموعة من الإجراءات، ونثمن هذه الإجراءات، حفاظا على هاذ الديمومة ديال هاذ الصندوق، وهنا باش ما يبقاش هاذ الهشاشة المالية ديال الصندوق الوطني للضان الاجتاعي.

لكن، السيد الوزير المحترم، إلى سمحتو لنا عندنا مجموعة ديال الملاحظات ومجموعة ديال الاقتراحات، نتمني يتسع صدركم لها:

- النقطة الأولى: واش تنهتمو فقط بالتوازنات المالية وتنساو التوازنات الاجتاعية؟

- النقطة الثانية: واش فقط تنبقاو نقلبو على الحلول الترقيعية، يعني غادي نحدو هاذ المشكل إلى حدود 2038؟

- النقطة الموالية: واش ما فكرناش في التمويل البديل؟ واش ضروري نرجعو للطرق الميكانيكية السهلة؟ ارفع، قلب على باش تدير الزيادة ديال المداخيل ونقص شوية من النفقات؟

نقطة محمة كذلك هو هاذ القطاع غير المهيكل والاقتصاد غير المهيكل، الإحصائيات ديالنا تقول 30% أما الإحصائيات الدولية يعني منظمة العمل الدولية، تتقول لنا ما بين 60 حتى %80.

واش ما آنش الوقت باش هاذ القطاع هذا والانخراطات اللي في هاذ السوق هذا تكون خارجة من الرادار ديال (la CNSS²) ومن الرادار ديال (l'inspection de travail)؟

إلى مشينا اخذينا غير 60% كمعدل، واخذينا كتلة الأجور وشفنا القيمة ديال الانخراطات غادي نصيبو قيمة محمة جدا، هنا عندنا الخلل، السيد الوزير المحترم، خصنا نشتغلو في هاذ الميدان هذا، هذا الاقتصاد غير المهيكل

² Caisse Nationale de Sécurité Sociale

فعلا خصنا نخدمو بعقلانية، لأن ما يمكنشاي تجر القطاع غير المهيكل بين عشية وضحاها، خص الحوار، وهنا تنشير بأن الحوار ديال الحكومة خصو يكون ما نقصيوش مجموعة ديال الفعاليات السياسية، مجموعة دالفعاليات المدنية.

أيضا، أنادي هذاك المجلس الإداري ديال (la CNSS) ما يكونش معين، خص يكون منتخب، هذاك التعيين راه ما تيعطيش نتائج. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم، السيد الوزير، للرد على التعقيب.

السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

شكرا السيد المستشار.

غادي نحاول نجاوب في إطار السؤال اللي طرحتي ديال مدونة الشغل، لأن تكلمت دبا على مواضيع كثيرة وغادي نحتاج واحد الوقت كثير باش نجاوب عليها.

الربط اللي درتي تنظن أنه موفق، النظر ديالي على أن مدونة الشغل من المداخل الحقيقية لمواجمة القطاع غير المهيكل بصفة عامة ولتحقيق العمل اللائق في هاذ الصدد.

ما نستبقش للكلام اللي غادي يكون مع النقابات الأكثر تمثيلية، وغادي يكون حوار كذلك مفتوح بطبيعة الحال في جميع القوى الحية في إطار مأسسة الحوار الاجتاعي، كيف ما اتفقنا عليه، ولكن الهدف احنا عندنا على أية حال كحكومة، من الشعارات ديالها الكبيرة الدولة الاجتاعية، وراكم تتشوفو كيفاش تنحاولو نخدمو في هاذ الجال.

هاذ البرامج كلها اللي تنتكلمو عليها راه ترجمة للدولة الاجتاعية، الحرص ديالنا الشديد على احترام العمل اللائق، وغادي نقول إحصائيات في أسئلة أخرى غادي تبين على أنهاكانت بفعالية في هذا المجال.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ننتقل إلى السؤال الثامن، وأعطي الكلمة لفريق الاتحاد المغربي للشغل لبسط السؤال.

تفضلي السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة مينة حمداني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

كنسألوكم، السيد الوزير، عن الإجراءات المتخذة من طرف الإدارات

والمؤسسات العمومية لإلزام شركات المناولة باحترام دفاتر التحملات.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم، السيد الوزير، للجواب.

السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

المدونة ديال الشغل كتعتبر أنه المناولة بطبيعة الحال اللي كيمكن تدار عن طريق مقاولين من الباطن ورتبت في المادة 87 جميع الآثار والالتزامات القانونية على عاتقه، وبالتالي فهو ملتزم بالتقيد بجميع أحكام هاذ القانون.

هاذ الالتزامات فيها بطبيعة الحال الأجور والتعويض عن العطلة السنوية المؤدى عنها والتعويضات المستحقة في الفصل عن العمل، وكذلك دفع اشتراكات الصندوق الوطني للضان الاجتماعي والرسم الحاص بالتكوين المهني، علاوة عن المسؤولية عن التعويض عن حوادث الشغل والأمراض المهنية.

الفكرة هي أنه المرسوم اللي كان ديال السيد رئيس الحكومة، بالنسبة للصفقات، راه أهاب بجميع الإدارات العمومية أنها تكون هي المثال والقدوة فهاذ المجال، ولم نتوقف عند هاذ الحد، لأن الحكومة دارت برسم سنة 2022، 202 ألف زيارة للمؤسسات الخاضعة لمجال التطبيق ديال مدونة الشغل، تمكنت خلال مفتشي الشغل من توجيه تقريبا 300 ألف ملاحظة، 81 ألف فيها تتعلق بالأجر، 16 ألف كتعلق بالحد الأدنى القانوني للأجر (SMIG³)، فيها تتعلق بالأجر، 16 ألف كتعلق بالحد الأدنى القانوني للأجر (4000 كنهم منحة الأقدمية و60 ألف لأن هنا يمكن كاين الموضوع كتعلق بأداء الأجر.

فكان واحد العمل كبير دارتو، ودرنا 244 محضر بالمخالفات والجنح، تضمنت ما مجموعه 624 مخالفة و152 جنحة.

في 2023 بوحدها يعني من فاتح يناير حتى لماي، المفتشين ديال الشغل دارو في إطار المهام المسنودة ليهم 22 ألف زيارة، دارو من خلالها 122 ألف ملاحظة، 63 ألف ملاحظة كتهم التشغيل، 30 ألف تتعلق بالأجر، و2000 كتعلق بالحماية والسلامة في العمل و5000 كتعلق بالحماية.

الفكرة هي أنه نحن أمام بعض الظواهر اللي كنتصداو ليها، ومن ضمن الأمور باش كنتصداو ليها راه ما كنعطيوش ذوك شركات المناولة بعد ذاك الشهادة الإدارية اللي كتخول لهم باش ياخذو هذيك (la garantie) اللي كيديرو . كيديرو هذيك (la garantie) ديال (la garantie) اللي كيديرو.

بمناسبة الاتفاق اللي غادي نديرو فمدونة الشغل الجديدة، غنقدرو نمشيو أبعد ملي غنعطيو لمفتشي الشغل واحد السلطة تكون أكبر في الفصل الخامس ديالهم، ديال اللي كينضم التفتيش، وغنعطيو كذلك الإمكانية باش

³ Salaire Minimum Interprofessionnel Garantie

تكون عندنا واحد المراقبة، المراقبة راه كاينة اليوم، ولكن الآثار المترتبة عنها تكون أسرع باش جميع المخالفات تكون عندها جزاءات مباشرة وآنية، ما تحتاجش كلها تمر عبر القضاء صونا لحقوق الشغيلة وحاية كذلك للمقاولات، لأن إلى تعرضت للتكوين مزيان فهاذ المجال غادي تحترم حتى هي القانون.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم، السيدة المستشارة، من أجل التعقيب.

المستشارة السيدة مينة حمدانى:

شكرا السيد الرئيس.

وفي الحقيقة، السيد الوزير، راه ساعدوتنا فالتعقيب بهاذ الأرقام اللي اعطيتونا لا ديال 22 ولا ديال 23، اللي قد ما كتبين المجهود اللي كتديرو الوزارة باش تحاول تفتش فهاذ الموضوع هذا، ولايني كتعطينا فكرة على الهول ديال النقص والمشاكل اللي كيعرفها هاذ القطاع، لأن هاذ الموضوع، السيد الوزير، ديال عاملات وعال المناولة، واحد الموضوع اللي كيالم بزاف، وهاذ الموضوع ماشي أول مرة كنطرحوه، احنا كفريق ديال الاتحاد المغربي للشغل، سواء هنا في مجلس المستشارين، أو عن طريق بعض الحملات اللي قمنا بها، أو من خلال المراسلات اللي رسلناها، سواء لرئاسة الحكومة أو لا الوزارة الديسة

كنتساءلو السيد الوزير معاكم أولا، واش هاذ الناس هاذو، أشنو كنعتبرهوم هاذ العال وهاذ العاملات ديال المناولة؟ واش هوما سلعة؟ واش هوما آلة كنكريوها اللي غيخلص تكون مؤسسة أو إدارة عمومية أو جماعة ترابية إلى غيره؟ وملي كيسالي الخدمة ديالو (donc) كنعاودو نردوه للبطالة والعطالة، يعني غير هاذ الموضوع إلى شفناه بهاذ الطريقة هاذي، راه واحد الموضوع اللي كيالم بزاف، تحت مسمى "المرونة فالشغل".

صراحة الله، هل يعقل أن مثلا عاملات النظافة هن محرومات من التغطية الاجتماعية، من التعويضات العائلية، الأجر ديالهم في كثير من الأحيان ما كيوصلش وما كيتعداش 1200 درهم حتى في بعض المؤسسات التعليمية العمومية ماشي غير في القطاع الخاص، هل يعقل أن عمال الحراسة كيخدمو بلا عطلة أسبوعية، بلا تعويض على الأعياد، بلا عطلة سنوية، كاينين شي حواج، السيد الوزير، اللي كيالمونا كاملين، ولكن كنتوجمو ليكم، السيد الوزير، بصفتكم وصي على هاذ القطاع، فرغم التطمينات والوعود اللي جاتنا من عندكم، السيد الوزير، "فدار لقمان لا زالت على حالها".

هاذ الشي علاش كنطلبو منكم، السيد الوزير، ومن خلالكم الحكومة، ش:

- تحملو مسؤوليتكم في فرض احترام القوانين الشغلية، سواء من خلال الاقتراحات اللي اعطيتو أو من خلال اقتراحات أخرى؛

- فرض احترام دفاتر التحملات وخلق لجان داخل المؤسسات والإدارات اللي كتسهر على فرض احترام هاذ الدفاتر؛
- تقوية المراقبة والتفتيش كيف ما جا في معرض تدخلكم، وشركات المناولة كيف ما قلتو اللي هي ما كتحترمش قانون الشغل وكتمس بالحقوق الدستورية للعال خص تكون عندنا الجرأة كاملين باش نوقفوها أو نفرضو عليها شروط جزائية.

وشكرا السيد الوزير والسيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

ونمر مباشرة للسؤال التاسع.. استنفذتم، السيد الوزير، الوقت للرد. السؤال التاسع، وأعطي الكلمة للفريق الاستقلالي، فليتفضل أحد المستشارين لبسط السؤال.

تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

في الحقيقة من حسن الصدف أن يلتقي السؤال الثامن والتاسع في محور واحد، ألا وهو وضعية عمال الحراسة والنظافة، فماذا سترد السيد الوزير المحترم؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات: شكرا.

هو في الحقيقة كنت غادي نطلب باش السؤالين بجوج يتطرحو في نفس الإطار لأنه هو موضوع واحد، ولكن هي فرصة للرد، الأرقام ما غاديش نعاودها، الأرقم كيف ما قلتو هي تدل على أنه كاين مشكل ومشكل قائم.

بالنسبة للعال ديال الحراسة بالخصوص تتعرفو أنه هي محمنة منظمة، بمعنى كتجتمع واحد اللجنة كترأسها وزارة الداخلية تنكونو فيها وكيكون فيها وزارات آخرين باش كتعطي الترخيص ديال الحراسة، ويمكن هاذ الترخيص أنه يتسحب إلى كانت مخالفات، والمفتشين ديال الشغل هذا هو العمل ديالهم، وراه اعطيتكم الأرقام وهي أرقام كبيرة جدا كتعكس كذلك واحد المجهودات كثيرة جدا تيقوم فيها الجهاز ديال تفتيش الشغل رغم محدودية الإمكانيات اللي عندو.

والقضية ديال الحراس بالخصوص، حيت الإشكال القانوني اللي كان لأن القانون ديالهم قديم شوية، وبالتالي كان عندهم واحد ساعات العمل طويلة،

لأنه شحال هاذي ماكانش شركات ديال الحراس وكانو كيخدمو 12 ساعة وما كانش الإنسان تيخدم ذيك 12 ساعة كلها هكا كانت البرمجة شحال هاذي، ولكن دبا ولى الإنسان كيكون في شركة الحراسة تيخدم ساعات متتالية، وهذا فعلا واحد الحيف، أنا تكلمت فيه فيما سبق.

وكيف سبق وقلت لكم احنا الآن اللي بيدينا هو المراقبة، أي حاجة تتوصلنا احنا تنديرو البرنامج ديالنا ديال المراقبة ديال التفتيش، برنامج سنوي كنديرو فيه ما يسمى بالأولويات، الشركات ديال الحراسة وديال النظافة هي من الأولويات الوطنية اللي عندنا ودرنا فيها واحد العدد ديال. بحال في 2022 هاذ الشركات هاذو درنا فيهم 789 زيارة مراقبة غير لهاذ الشركات، فيها 328 مؤسسة عاملة في قطاع الحراسة والنظافة، أسفرت عن تسجيل 7532 ملاحظة، يعني 10 دالمرات العدد ديال الزيارات و20 مرة العدد ديال المقاولات، منها تقريبا 4500 ملاحظة تتعلق بالأجر، وهو اللي تكلمتو عليه، 14 ملاحظة تهم الحماية الاجتماعية.

إذن، بالنسبة لينا احناكاين واحد العمل كبير كنقومو بيه، ولكن الورش ديال مدونة الشغل هو اللي غيكون حاسم، وما بقى قد ما فات، إن شاء الله، إلى امشينا بواحد الوتيرة مزيانة غنقدرو نوصلو لهاذ الشي فالشهور القليلة المقبلة، ونهيو هاذ الحيف ونردو لهاذ الناس المكانة ديالهم اللي كسحقه نيا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السيد الرئيس، التعقيب؟ تفضلوا.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الوزير.

في الحقيقة لابد باش ننوهو بالمجهودات اللي كتبذلوها فهاذ الإطار، سيما واليوم كنسمعو أننا منكبين على تغيير وإصلاح مدونة الشغل، بما فيها من عيوب ومن اختلالات ستواكب، إن شاء الله، طموح المغاربة والطموح الذي سطره جلالة الملك محمد السادس نصره الله.

السيد الوزير،

لابد باش نشكروكم على المجهودات اللي كتبذلوها، وكيف قلت فالبداية أن من حسن الصدف أن السؤالين يجتمعان في معاناة الطبقة العاملة، وأعني بذلك عمال النظافة والحراسة، درنا الصفقات العمومية وتنديرو ذيك (le moins disant) غير تيخرق التركيبة وتيهبط السوق، ومنين تتجي تحاسب معاه تيقول ليك تنعطي (SMIG) وتيهبط السوق، ومنين تتجي تحاسب معاه تيقول ليك تنعطي (SMIG) وتيخدم ساعتين والشكاين شي عامل تيخدم ساعتين ؟

هناكاين خلل كبير والمجهودات ديال هاذ الحكومة لامتصاص البطالة،

لقمع كل ما هو مخالف للقانون سنتوفق، إن شاء الله، بفضل الحماس ديالكم والجدية اللي اعتدناها منذ بداية عمل هذه الحكومة أننا سنكون مطمئنين على أننا سنوفق في إرجاع الحق إلى من يستحقه.

السيد الوزير المحترم،

فعلا، عمال الحراسة والنظافة راها مأساة، ويعول عليكم، على دهائكم وخدية هذه الحكومة، أنا تنأكد أنني واثق وتنعرف أننا أمام مسؤولين قادرين على إنصاف الطبقة العاملة، أما تقوليش الزيارة ديال مفتش الشغل، مفتش الشغل راه غادي يولي بحالي بحالو بحال أي مواطن عمومي ما عندو حتى شي قوة قانونية لإجبار المشغل على الامتثال للقانون، فأنا تنشوف أن مفتش الشغل في حد ذاته خصو دعامة قانونية، شحال من مفتش شغل مشى للحبس، شحال من مفتش شغل عوقب من أجل صرامته.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السيد الوزير، استنفدتم الوقت، باقي شي 15 ثانية يمكن.. يالاه تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات: السيد الرئيس،

احنا راه متفقين، ولهذا مدونة الشغل غادي تجيب هاذ القوة القانونية لمفتشي الشغل، واحنا تجندنا بجانبهم كوزارة فين ما تكون شي دعوة تنوقفو، لأنهم جزء لا يتجزأ منا ومن الإدارة المغربية وكيعملو بتفاني من أجل الشغيلة المغربية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ننتقل معكم إلى السؤال العاشر، وأعطي الكلمة لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

تفضل أحد المستشارين لبسط السؤال.

المستشار السيد المخلول محمد حرمة:

شكرا السيد الرئيس.

عن المجهودات التي تبذلونها لدعم مفتشي الشغل، نسائلكم السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

تفضلوا، السيد الوزير، المحترم للجواب.

السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

من حسن الصدف أن الأسئلة كاين واحد الترابط ما بين الأسئلة.

السيد المستشار، شكرا على السؤال ديالكم.

فعلا، أنه المفتشين ديال الشغل هو جماز محم، ربما في الماضي كان ينظر إليه فقط على أنه جماز ديال التفتيش كيجي في آخر المطاف، إلا أنه الحقيقة، على أن مفتشي الشغل ديالنا كيديرو واحد العمل كبير محم، يتجاوز التفتيش، وهوما اللي كيكونو سبب في عدد كبير ديال النزاعات باش تحل بشكل توافقي، ويكون الصلح ما بين المقاولة، وما بين الأجراء، أو الممثلين ديا لهم.

الوزارة دارت مجهودات، ولكن تبقى غير كافية، أنا كنقولها شخصيا، وهذا ملف بين يدي، وأنا أول المدافعين عليه، لاسيها أولا، احنا من ناحية التشغيل راه شغلنا، عدنا تقريبا 610 ديال مفتشين ديال الشغل، وظفنا 82 مفتش جديد، في 2021 و 26 مفتش في 2022، راه غاديين وصلنا واحد العدد راه فتنا بعض الدول، بحال دبا احنا عندنا عدد مفتشي الشغل أكثر ديال اسبانيا، مثلا، ولكن الإمكانيات اللي عند مفتشي الشغل ديالنا كنبقى إمكانيات جد جد محدودة، بالمقارنة مع العمل اللي خصو يقومو بيه.

نعطيكم مثال: في المجال اللي كيكون فيه الضيعات الفلاحية، مفتشي الشغل خصهم يقطعو واحد المسافات محمة في العالم القروي، باش يتأكدو على أنه العمل في العالم القروي في الضيعات الفلاحية يحترم الشروط ديال المدونة ديال الشغل مثلا، هاذ الشي خصو واحد التعويضات، وخصو واحد عدد ديال الأمور.

إذن احنا فكرنا على أنه خصهم واحد نظام خاص، كهيأة ديال التفتيش، وعندهم كفاءات حقيقية، نظام خاص فيه التحفيز ديالو، فيه الطريقة العمل ديالو، في الإدماج ديال العمل الرقمي، هوما راه كيديروه الآن، وهدا هو واحد الورش اللي غادي يتفتح، إن شاء الله، مع الدخول المقبل، لأنه بغينا كذلك، أن مدونة الشغل، اللي غادي تخرج لنا تلقى بالموازاة واحد جماز ديال التفتيش في المستوى، اللي كيساهم في تثبيت العمل اللائق وفي دعم بطبيعة الحال كذلك تنافسية المقاولة اللي هي محتاجة أنه النزاعات، ما توصلش للقضاء، باش كنختصرو على راسنا الوقت، ونكونو فواحد السلم الاجتماعي، اللي كنض المغاربة كلهم كيستحقوه.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم، السيد المستشار، من أجل التعقيب.

المستشار السيد المخلول محمد حرمة:

شكرا السيد الرئيس.

صار مألوف في العديد من المناسبات طرح واقع تفتيش الشغل بالمغرب داخل هذا المجلس الموقر، وعلى عهد العديد من الحكومات، واليوم أيضا، مازال هذا الواقع يثير قلقا، ليس فقط، لأن مراقبة إعمال العديد من مقتضيات مدونة الشغل، يتوقف على هذا الجهاز، ولكن، هذا هو الأهم، لأن

الإكراهات، والصعوبات بل والمضايقات الكثيرة التي تواجه الشغيلة في المعامل والمصانع والضيعات وغيرها من أماكن العمل، تتطلب أن يضطلع مفتشو الشغل بواجباتهم الكاملة لضان التقيد بتطبيق القانون، غير أن ذلك لن يتحقق ما لا يتم إنصاف هذه الفئة والتجاوب العاجل مع مطالبها والرفع من عدد مفتشي الشغل، السيد الوزير، عبر إحداث المناصب اللازمة، لضخ دماء جديدة فيها وتمكينهم من كافة وسائل العمل الحديثة لمباشرة محامهم.

طبعا، عندما يطرح هذا الموضوع، فإنه يستدعي بالضرورة الحاجة الملحة إلى تعديل مدونة الشغل، بما يعزز الحقوق والحريات، ويضمن كرامة الشغيلة دون أي مساواة، لأن كرامة الشغيلة المغربية، بالنسبة لنا، في فريق اتحاد العام للشغالين بالمغرب، خط أحمر، السيد الوزير.

السيد الوزير،

يشكل تعديل النظام الأساسي لمفتشي الشغل أحد أبرز مطالب هذه الفئة، ليس فقط لتقادمه مقارنة بالعديد من الأنظمة الأساسية الحاصة، ولكن لأن منظومة التحفيز التي يتضمنها باتت عاجزة عن تقوية هذا الجهاز وتمنيعه ضد سائر أنواع الضغوطات.

وبالإضافة إلى ذلك، فإننا نهيب بكم السيد الوزير، إلى اتخاذ كافة التدابير التي تضمن حماية مفتشي الشغل، وخصوصا عند مباشرتهم لمهامهم الرقابية، وذلك لأن الملاحظ هو أنه على الرغم من المقتضيات الواردة في مدونة الشغل وفي النظام الأساسي، فإنه العديد من المفتشين يشعرون بالهشاشة على مستوى الحماية.

وشكرا.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

شكرا.

السيد الوزير.

السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات: السيد المستشار،

لوكنتم طرحتم علي السؤال منذ سنة، كنت غانقول لك يكون الخير راه احنا غنفكرو.

الآن هاذ الموضوع ديال مفتشي الشغل أصبح موضوعا ملحا، لأن نحن مقبلين على إصلاحات جوهرية اللي تكلمنا عليها ديال مدونة الشغل.

ولهذا، كيف ما قلت لكم، أنه في الدخول المقبل هذا من أولى الأولويات اللي عندنا، باش تكون عندنا منظومة الموارد البشرية ديالنا قادرة على أنها تحقق الأهداف اللي بغيناها من هاذ مدونة الشغل، واللي هم مفتشي الشغل، اللي تنعاود نقول عندهم مستوى عالي واللي احنا واقفين في جنبهم في الحماية ديالهم، وراه شافوها من خلال عدد ديال التدخلات اللي درنها ودرتها شخصيا مباشرة بعد التعيين ديال صاحب الجلالة نصره الله.

السيد رئيس الجلسة:

ننتقل معكم لآخر سؤال في هذه الجلسة.

أعطى الكلمة للفريق الحركي لبسط السؤال.

تفضلوا السيد المستشار، السيد الرئيس، السي السباعي.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

واش آخر سؤال في هذه الجلسة أو آخر في القطاع؟

السيد رئيس الجلسة:

الأسئلة الموجمة للسيد الوزير.

المستشار السيد السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيد الوزير المحترم،

بعد النسخة الأولى من "أوراش"، أطلقت الحكومة النسخة الثانية من هذا البرنامج.

على هذا الأساس نسائلكم، السيد الوزير المحترم، عن القيمة المضافة لهذه النسخة الثانية وأثرها على معالجة إشكالية التشغيل المستدام. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة لكم، السيد الوزير، للجواب.

السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

شكرا السيد المستشار المحترم.

البرنامج ديال "أوراش" حقق في النسخة الأولى ديالو تقريبا 104.000 ديال المناصب ديال الشغل، وهاذ 104.000 الحمد لله كلهم خدمو وكلهم تخلصو، وكان واحد العدد منهم محمم يفوق %60 في العالم القروي، واحد العدد محمم يفوق %70 في الشهادات، وصلنا، الحمد لله، لنتائج طيبة، تقريبا 30% منهم نساء.

والعدد ديال الجمعيات مثلا اللي تمت تعبئتها هي تقريبا 5691 جمعية، وعدد العقود ديال الأوراش المؤقتة بلغ 98.000، والأوراش المستدامة 5.500 تقريبا.

بالنسبة لـ"أوراش" في الجزء الثاني ديالو، تم إطلاقه من طرف السيد رئيس الحكومة، وعملنا على تحسين بعض الآليات اللي كانت في "أوراش" الأولى.

أولا، بغينا أنه يكون عندنا العقود طويلة الأمد ديال الناس اللي تيخدمو عام يكون أكبر من النسخة الأولى ديال "أوراش"، وغنقومو بواحد العمل

في الأسبوع المقبل، إن شاء الله، باش نشوفو هاذ الشي، قدامكم واحد العدد ديال الاتفاقيات للتشغيل المباشر ديال المغاربة في إطار هاذ الأوراش البعيدة اللي هي طويلة.

ثانيا، وجمهنا المجمهود ديالنا للشريحة اللي كانت برزت في "أوراش" الأولى، اللي هي الشريحة اللي ما عندهاش شهادات أو دبلومات، وقلنا على أن المقاولات الصغيرة اللي بغت توظف هاذ الناش هاذو يمكن لها توظفهم، وتنعطيوها 1500 درهم لكل واحد لمدة 9 أشهر على أساس أنه يبقى عندها لمدة 12 شهر، وتنعطيوها حتى باش تكونو.

لأن أشنو لقينا، السيد المستشار المحترم؟ لقينا على أنه واحد العدد من الناس اللي استفادو من "أوراش" واخا ما عندهومش شهادة أو دبلوم، ولكن راه قراو واحد القراية، دارو واحد المجهود في حياتهم، وبالتالي خصهم غير شي حاجة تكمل، خصهم غير واحد التكوين ديال 3 أشهر أو لا 6 أشهر أو لا هذا باش يقدرو يوصلو.

وقلنا أنه الوكالة الوطنية لإنعاش الشغل والكفاءات غتخلص هاذ التكوين هذا باش نقدرو هاذ الناس هاذو نعاونوهم ونستافدو منهم.

واليوم "أوراش" بعد الإطلاق ديالها راه وصلنا لـ 20.000 يعني غير في هاذ الشهرين الأخيرين في البداية، ديال النتائج ديال "أوراش"، وراه مازال مستمرين، إن شاء الله، فـ 51 عالة وولاية قامت بتحديد الأوراش، 47 عالة من العالات ديالنا قامت بإطلاق طلبات إبداء الاهتام، بالتالي فهاذ الشي الحمد لله غادي، هو برنامج ناجح وكيفها قلت لكم احنا لا نسيرها على المستوى الوطني ويسير على المستوى المحلي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم، السيد الرئيس، للتعقيب.

المستشار السيد مبارك السباعي:

السيد الرئيس المحترم.

كنشكركم، السيد الوزير، والتفاعل مع المعطيات الواردة في ردكم، نسجل في الفريق الحركي، الملاحظات المعززة بالاقتراحات التالية:

أولا، كما لا يخفى عليكم، السيد الوزير، وبعيدا عن المؤشرات الرسمية المتضاربة والأرقام والنسب غير الواقعية، فإن واقع السوق ببلادنا يعرف ارتفاعا كبيرا في نسبة البطالة، جراء تداعيات "كوفيد-19" وتوالي سنوات الجفاف وإشكاليات دعم ملاءمة التكوين لمتطلبات سوق الشغل، وفي ظل هذه الوضعية فالحكومة مطالبة اليوم، السيد الوزير، بإرساء وإبداع برامج متعددة للتشغيل الطويل الأمد.

وعليه، نعتبر أن برنامج "أوراش" في نسخته التالية ورغم بعض التحسينات على النسخة الأولى وأهميته الظرفية، فإن طابعه المؤقت وغياب

ضانات ديمومته، وهاذ الشي اللي جا فالكلام ديالكم، الجواب ديالكم، السيد الوزير، واحنا كنشكروكم على هاذ الجهود اللي كتقوم به، وكذلك لأن في الحقيقة تنفعات منو واحد العدد ديال اليد العاملة، لأن ما عندهاش كيفها قلتي ما عندها لا ديبلومات لا حتى شي حاجة، كذلك تنفعات منو واحد العدد ديال الجماعات المحلية الترابية اللي في الحقيقة هي فحاجة ماسة لهاذ اليد العاملة، اللي واحد العدد ديال الأوراش اللي هي الجماعة ما قدراتش تواكبها، والحمد لله فهاذ العمل ديال "أوراش"كان له إيجابياته وسلبياته.

وارتباطا بما سبق، نسائلكم السيد الوزير، عن مآل المستفيدين من برنامج "أوراش" في نسخته الأولى؟ والجواب جا بأن هو كلشي تخلص، وكلشي استافد، واحنا هاذ الشي اللي كنتمناو.

وما مدى تتبع ومواكبة الحكومة لوضعيتهم الاجتماعية بعد نهاية.. لأن في الحقيقة هاذ الناس كنولفوهم واحد العمل وكنحيدو، ونقطعو عليهم ولكن أشنو على الأمد الطويل، السيد الوزير؟ هذا هو المشكل، احنا كنطلبو منكم إلى كانت أنتوما كتعاونو هاذ المقاولات الصغرى بهاذ 150 ألف فرنك شهريا لكل يد عاملة، بغيناكم تزيدو أكثر وتطولو الأمد ديال هاذ العمل، على الأقل إلى كان الإنسان عارف راسو بأن غادي يخدم واحد العام ولا عام ونصف، حيث أننا نخدموه واحد ستة ديال الأشهر ولا سبعة أشهر كيعطيو واحد الاعتمادات اللي هي محمة، كيمشي يدير ... كيدير العائلة ديالو وكيدير وليداتو، ولكن فالآخر...

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السيد الوزير، في بضع ثواني.

السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

في ثوان، بغيت نقول على أنه الطموح ديالنا ف"أوراش 2"، هو نوفرو عمل طويل الأمد لزهاء 50 ألف ديال المواطنات والمواطنين ديالنا فالمغرب، وغتشوفو هاذ الشي الأسبوع المقبل، إن شاء، بشكل عملي.

ثانيا، الإحصائيات اللي عندي من الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات اعطات 100 ألف ديال التشغيل فالسنة الماضية خارج "أوراش"، هاذي عقود عمل حقيقية ديال المغاربة، وفهاذ ستة أشهر الأولى راه وصلنا لـ 40 ألف، هاذو كنعرفو سميتهم وكنيتهم وفين خدمو والمشغلين ديالهم، بالتالي كاين واحد العمل قوي دارتو الحكومة، بفضل العمل ديال مختلف القطاعات الإنتاجية والمواكبة ديالها في التشغيل من خلال البرامج دالنا.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة<u>:</u>

شكرا السيد الوزير.

وباسم جميع المستشارات والمستشارين، نشكركم على مساهمتك القيمة في هذه الجلسة.

ونرحب بالسيد وزير العدل الحاضر معنا، من أجل الجواب على الأسئلة الموجمة إلى القطاع الذي يشرف عليه.

ونستهلها بسوّال آني لفريق الأصالة والمعاصرة، عفوا، وقع إعادة ترتيب الأسئلة بناء على طلب فريق التجمع الوطني للأحرار وموافقة بقية الفرق بطبيعة الحال.

نستهل هذه الأسئلة الموجمة إليكم، السيد الوزير، بسؤال لفريق التجمع الوطني للأحرار.

وأعطي الكلمة لأحد المستشارين لبسط السؤال. تفضلوا السيد المستشار المحترم، السي كمال صبري.

المستشار السيدكال صبري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السادة الوزراء،

ما هي الإجراءات العملية التي تعتزمون اتخاذها لضان استفادة ذوي حقوق المفقودين من البحارة من حقوقهم المالية في أجل معقول واستثنائي من الأجل المنصوص عليه في المادة 327 من القانون 70.03؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم، السيد الوزير، للجواب.

السيد عبد اللطيف وهبي، وزير العدل:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

إن سمحتم، هذه حالة تنظمها النصوص القانونية 70.03 المتعلقة بمدونة الأسرة، وكذلك سبب من أسباب ميراث الوفاة ديال هاذ الناس خلال المواد 324، 326، 326.

السؤال الذي يطرح هو حينها نفقد هؤلاء البحارة يجب إصدار حكم بتمويتهم، بالتمويت القانوني ماشي الواقعي لأنهم ما كنلقوش، التمويت ديالهم ثم تنتقل التركة لمن يأتي بعدهم.

المشرع يميز بين جوج حالات الفقدان في ظروف استثنائية يغلب عليها طابع الهلاك، واحد وسط البحر فقدنا أكيد أنه ما غنلقاوهش مرة أخرى، وهنا نصدر قرار بالتمويت ديال هاذ البحار فواحد الأجل ديال سنة، ننتظر سنة ومن بعد نصدر قرار ديال التمويت ديالو.

ثانيا، الفقد في جميع الحالات الأخرى غير هاذ الحالة الأولى، حيث أنه

هذه الحالة الأخيرة يسند عبر تقدير المدة التي يجب انتظارها للتمويت وفقا للسلطة التقديرية لقضاة الموضوع، بعض الخطرات إما تنفقدوه قريب من الشاطئ أو شيء من هذا القبيل تنخليو السادة القضاة بناء على المعطيات اللي عندهم يحددو ذيك المدة القانونية باش يعلنو على الوفاة ديالو.

هاذ القضية ديال الإعلان عن التمويت أساسي جدا، لأن تتعطي الشرعية وكتعطي إمكانية تحل المشكل ديال العائلات على مستوى التركة وحتى على مستوى الإجراءات القانونية، لأن واحد إلى ما مات ما حيا أشنو هي وضعيته القانونية كتطرح أكثر من مشكل؟

لهذا فهاذ القضية ديال التمويت كتأدي إلى توصل البحارة بحقوقهم المالية، يمكن يكون التأمين ويمكن يكون بزاف ديال الأمور، واللي تتدخل ضمن مقتضيات المادة 327 من هاذ القانون.

هذا بشكل عام، وكتطرح كثير من الإشكالات لأن في حالة ظهوره حيا تكون تؤدى الحقوق عاد تيجي حيا أشنو هي طريقة التعامل معه، وخاصة حينا يقوم هذه العائلات بصرف تلك المبالغ؟ كيمشي هاذ الموضوع للقضاء، والقضاء غالبا ما كياخذ بعين الاعتبار الظروف ديال الأطراف كلها. شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم، السيد المستشار، للتعقيب.

المستشار السيد كال صبري:

شكرا السيد الوزير.

أولا، كنوهو بالجرأة ديالكم في القيام بواحد المجموعة ديال الإصلاحات القانونية، وفي هاذ الإطار، السيد الوزير، لا يخفى عليكم أن القطاع ديال الصيد البحري كيخدم ما يزيد عن 1120 بحار بطريقة مباشرة على ظهر السفن ديال الصيد.

كذلك، جل البحارة وكلهم البحارة كيستافدو من التغطية الاجتماعية وكذلك مؤمنين، بحيث أنه ما يمكنش واحد البحار يشتغل على ظهر واحد الباخرة من غير ما يكون عندو التأمين.

فإلى لاحظنا في هاذ السنوات الأخيرة، السيد الوزير، ثلاث سنوات الأخيرة الإحصائيات عند وزارة الصيد البحري كتبن هاذ الشي، هناك فقدان ما بين 40 إلى 60 بحارا سنويا، ومنين تنتكلمو على فقدان داخل البحر ماشي في الشاطئ هاذ الشي كيثبتوه جوج ديال الأمور إما كيثبتو القبطان ديال الباخرة من خلال واحد الحضر اللي كيكون عندو واحد الشرعية وكيتخاذ بعين الاعتبار داخل المحاكم، وإما كيكون فقدان ديال كل الطاقم وكنعرفو كذلك، السيد الوزير، بأنه ملي كيتم فقدان شي شخص داخل البحر ما يمكنش يكون واحد الأمل باش يعاود يتلقى، فكنربطو هاذ الشي بالمصير ديال العائلات، لا يعقل أننا كنبقاو نتسناو عام ونهار، عاد العائلات كمكن ديال العائلات، لا يعقل أننا كنبقاو نتسناو عام ونهار، عاد العائلات كمكن

لهم يتعوضو ولا يمكن لهم ياخذو المستحقات ديالهم من الضان الاجتماعي ولا من التأمينات، فما مصير هاذ العائلات؟ إلى حسبنا واحد 50 بحار سنويا يعنى واحد 200 شخص تتعرض للتشرد.

فلهذا، السيد الوزير، الإحصائيات راه هي بينت كاع البحارة اللي أعلن عنهم أنهم مفقودين ما عاودش ظهرو مرة أخرى.

إذن تنطلبو منكم، السيد الوزير، باش تعاود إعادة النظر في هاذ المادة استثناء هاذ البحارة من هاذ المادة، يعني في ظرف واحد شهرين أو ثلاثة أشهر يتسلمو هاذ الوثيقة اللي سميتوها ديال التمويت أو لا ديال الوفاة، لأن من هاذ الوثيقة منين تتبدا الإجراءات الإدارية باش يمكن لهم يستافدو، من بعد عام ونهار حيث تيتسلمو الوثيقة، تيبقاو واحد 6 أشهر أو لا 8 أشهر، إذن هاذ العائلات اللي ذاك البحار هو اللي يعول ذيك العائلة أشنو تيكون المصير ديالو؟

فلهذا تنطلب منكم، السيد الوزير، الله يخليك في إطار الإصلاحات اللي تتقومو بها تأخذو هاذ المسألة بعين الاعتبار، ونجتاهدو فيها ونلقاو فيها واحد المخرج أو واحد الإطار خاص بالبحارة العاملين على ظهر البواخر. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير، فيه رد؟ تفضلوا.

السيد وزير العدل:

بغیت نقول غیر جوج ملاحظات:

أولا، البحار ما تيخدمش على جوج الناس، تيخدم على عشرة، يعني إلى ماتو 50 معنى راه 500 تنتظر بالجوع.

المسألة الأخرى الثانية الأخرى، يمكن نفكرو في التعديل، نديرو نوع من التمويت المؤقت 6 الأشهر الأولى وفي انتظار 6 أشهر الثانية، نرجع للقانون ونشوف إلى داخلة في اختصاصي، بالعكس ما يمكنش نخلي واحد بالجوع لأن واحد.. لأن المشكل هو الموت، التمويت العادي راه تتكون عندك جثة، ولكن التمويت القانوني هو.. وعندنا مشاكل أخرى واحد تيسافر وتيغيب والمرأة تتبغي الطلاق أو لا تتبغي شهادة التمويت، عندنا شي مسائل بحال هكا من الناحية القانونية تيتعاملو معهم كنص قانوني ما شي كنص إنساني.

وتيقول لك أش بغيتي ندير لك؟ أنا خصني شهادة ديال الوفاة، تنتمنى أننا نلقاو شي حلول سريعة لهاذ الموضوع هذا، إن شاء الله، واخا هاذوك المهاجرين السريين اللي تيدخلو لنا كاع ما تنعرفو سميتهم، مرات تتجينا الجثث، بعض المرات تتجي العائلات تتشكى، وما عندنا حتى شي معلومة، كلاهم الحوت وما قالو لأحد راه سافرو.

۱ شکرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

إذن ننتقل إلى السؤال الموالي.

أعطي الكلمة لأحد المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لبسط السؤال المتعلق بـ"امتحان المحاماة الأخير".

تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد مولاي مسعود أكناو:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نسائلكم عن التدابير المتخذة والأجواء التي نظم فيها امتحان المحاماة الأخرر ؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

تفضلوا، السيد الوزير، للجواب.

السيد وزير العدل:

هاذ السؤال هذا تم تصنيفه من المعارضة، جاني من الأغلبية ومن الحزب ديالي، على كل ماشي مشكل، بالعكس هاذ الامتحان هذا اللي حليناه المرة الثانية جاء بقرار من السيد رئيس الحكومة بتوصية من الوسيط.

أولا، من الناحية الإدارية، السيد رئيس الحكومة رئيسي ما يمكن ليش نرفض لو واحد.. وسياسيا ما يمكن ليش نعترض على قرار لأنه جاي من المسؤول السياسي للمؤسسة اللي تنتمي إليها.

المسألة الثانية الأخرى ماكانش عندي شي مانع باش ما نديرش امتحان ثاني، علاش غادي نمنع أبناء المواطنين باش يديرو امتحان لأسباب نفسية أو لأننى بغيت ندخل في معركة وهمية أو شيء من هاذ القبيل؟

لهذا قبلت فورا وأعلنت على الامتحان، اللي دوزو الامتحان اللي استدعي لاجتياز المباراة 49.773 يمكن تنجح فيهم 49.000، ويمكن تسقط فيهم 49.000، حضرو في المادة الأولى حضرت لنا 33.539، وفي المادة الثانية حضرت 33.020 أي بنسبة حضور 66%، نظمناها في 46 مركزا و22 مدينة، وحضرنا، باش تعرفو راه الامتحان غيدير الامتحان، عرفتي المصاريف المالية اللي فيه؟ 3340 موظف هم اللي اشرفو على الامتحان، واللي اشرفو على المراقبة هم السادة القضاة، السادة الوكلاء العامين وتحت إشرافهم كان الموظفين، و3 نقباء أو 2 هما اللي حضرو.

ولكن السادة الوكلاء العامين كانو حاضرين، وضبطو 58 حالة غش، هذا غير الحد الأدنى، وهاذ المشكلة ديال الغش طارحة مشكل كبير، الآن احنا فمرحلة كونا واحد اللجنة داخل وزارة العدل فيها السادة الوكلاء العامين

والسادة الرؤساء الأولين والسادة المديرين باش نجاوبو على الأسئلة اللي وجمنا فه (QCM⁴) باش نتفقو على الجواب، اتفقنا على الأجوبة كلها، والآن اتفقنا عليها، والآلة هي التي ستقوم بالتصحيح، ستقوم هاذيك الآلة بالتصحيح وتعطينا الأرقام.

هذا هو السؤال، واش اللي جاب المعدل ينجح ولا خصنا نخفضو المعدل؟ لأن إلى قلنا لك المعدل اللي نجح راه ما غنفوتوش، راه طارح مشكل ديال التكوين.

هذه أسئلة أنا مخليها للجنة تجاوب عليها، ما تدخلتش فيها لا من قريب ولا من بعيد، وخليتها للسادة الوكلاء العامين والسادة الموضوع هذا، يشوفو والسادة المديرين والسادة الموظفين هوما كيعرفو هاذ الموضوع هذا، يشوفو القرار اللي بغاو يديروه، وذيك الساعات أنا غادي نفذو.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السيد الرئيس، تفضلوا للتعقيب.

المستشار السيد مولاي مسعود أكناو:

السيد الرئيس،

شكرا، السيد الوزير المحترم على جوابكم، والذي يعكس المجهود المبذول من طرفكم للنهوض بالقطاع.

كما نثمن عملكم بتنزيل الإصلاحات، تماشيا مع التوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، الذي أكد جلالته على ضرورة إصلاح منظومة العدل.

وعلاقة بموضوع سؤالنا حول تنظيم مباراة المحاماة لما تحمله وتعنيه من فتح الباب وآفاق التشغيل لفلذات أكبدانا من حملات الشهادات، فنحن في فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين، نشيد بهذه المبادرة وننوه بهذا التوجه، لاسيما أمام محدودية إمكانيات الوزارة، بل وقبولكم تنظيمها في هذه السنة عوض السنة المقبلة، وهو ما يعكس إرادتكم القوية والكبيرة في مواجمة التحديات لتيسير الظروف أمام أبناء الشعب وفتح أقصى ما يمكن من فرص التشغيل أمامهم.

إلا أننا وفي نفس الإطار، نطلب منكم الإسراع بتقديم مشروع قانون جديد لهيئة المحامين، لتغيير القانون الحالي الذي مرت عليه أكثر من 15 سنة، والذي لا يستجيب لطلبات السادة المحامين من جمة ولا الموكلين، سواء من حيث تحديد المسؤوليات والأتعاب، وكذا طريقة احتساب الأتعاب وكذلك حقوق وواجبات كل طرف، بحيث أننا نجد عدة قضايا تروج بالمحاكم لدى بعض المحامين والموكلين، الشيء الذي يفرض تحيين هذا القانون.

⁴ Questionnaire à Choix Multiple

السيد الوزير،

إننا نسجل الدينامكية التي تعيشها وزارة العدل في عهدكم على مستوى العدد الكبير لمباريات التوظيف في مختلف التخصصات وما تحدثه من مناصب الشغل، فمثلا:

- فتح المباريات أمام تخصصات لأول مرة من قبيل علم النفس وعلم لاجتماع؛
- إعادة الاعتبار لطلبتنا الحائزين على شهادة الإجازة في القانون والاقتصاد؛
- فتح المباريات أمام خريجي معهد التكوين المهني لمواكبة ورش ورقمنة خدمات قطاع العدل.

أما على المستوى التشريعي، نستحضر ملاءمة وتجويد أحكام عدد من القوانين من قبيل قانون الخبراء القضائيين وأهمية القوانين الجديدة كمشروعي قانون العقوبات البديلة وقانون المعهد العالي للقضاء وأهمية بطبيعة الحال المراجعة الشاملة والعميقة للقوانين من قبيل المسطرتين المدنية والجنائية وورش القانون الجنائي وكذلك جودة التكوين الأساسي، وهو ما سيحدث ثورة في السياسة الجنائية، والتي يحاول البعض القفز عليها وافتعال معارك وهمية من أجل التغطية على هذه المنجزات الواضحة في قطاع العدل، تجسيدا لتعاقد سياسي ارتضاه الناخبون.

السيد الوزير المحترم،

لا يسعنا إلا أن نشد على أيديكم بحرارة، ونؤكد أننا مع الإصلاحات التي تقومون بها بقطاع العدل، كما يرتضيها صاحب الجلالة محمد السادس نصره الله وأيده.

وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير، تفضلوا.

السيد وزير العدل:

القانون انتهينا منو، طلبت الرأي ديال السلطة القضائية والسيد الوكيل العام رئيس النيابة العامة، راه جاتني الملاحظات ديالهم وغادي نضمها، وفهاذ القانون كاين المعهد، إلى داز القانون فهاذ السينة، السينة الأخرى غادي يكون المعهد، ما بقاش غادي يكون هاذ الشكل ديال أسميتو.

هاذ القضية اللي قلتي ديال التكوين المهني، هذا أعتقد واحد الشهر درنا واحد الامتحان، وقررت فيه أن أدمج 200 مساعد تقني، ديال ذوك اللي كيديرو (l'informatique) هاذوك (l'informatique) اللي كيديرو (l'informatique) باش ندخلو الناس المحاكم، اللي كيديرو (l'informatique) وغاديين نديرو 200 آخر في 3 أشهر المقبلة، باش

نعمرو المحاكم بهاذوك الناس اللي كيديرو (l'informatique) باش تسيير المحاكم بالمعلوميات.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

ننتقل معكم، السيد الوزير، إلى السؤال الموالي للفريق الاشتراكي. فليتفضل أحد..

تفضلوا، السيد الرئيس، لبسط السؤال.

السيد المستشار يوسف أيذي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نسائلكم حول مناهج وآليات التكوين الأساسي والمستمر الخاص بأطر هيئة كتابة الضبط وانعكاسها على الآفاق المهنية لموظفي الهيئة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة لكم، السيد الوزير، للجواب.

السيد وزير العدل:

هو التكوين المستمر خص لكلشي، غادي نديروه للمحامين، كينص عليه قانون القضاء القضائي، باقي الوزراء مزال مدرنا ليهم التكوين المستمر، الموظفين حتى هوما درنا ليهم التكوين المستمر، موظفو كتابة الضبط غادي تكون، دبا عندنا معهد مبني مفضي مقاد مصاوب، راه كيشتغل الآن غادي يدير التكوين المستمر كذلك لموظفي الإدارة يدير التكوين المستمر كذلك لموظفي الإدارة المركزية، وكذلك لرؤساء كتابة الضبط وكتابة النيابة العامة الجدد، ثم برنامج التكوين التأهيلي لأطر وزارة العدل المكلفين بالعدول بالخارج، وبرنامج التكوين الإعدادي لاجتياز الكفاءة المهنية.

تنديرو هاذ العملية بتعاون مع السلطة القضائية ومع رئاسة النيابة العامة ومع المسؤولين القضائيين، باش يمكن يتطورو شيئا ما لأنه أنا أعتقد، حتى في القانون المنظم لمهنة المحاماة ملزم المحامي يدير واحد المدة معينة فالتكوين المستمر كل سنة ويدلي بها قبل ما يتسجل ف.. أنا أعتقد بأن التكوين المستمر خصو يكون فيه نوع من التأطير البيداغوجي، وكذلك التكوين المستمر فالمعلوميات، المعلوميات اليوم ماشي هي المعلوميات ديال غدا، ولا ديال بعد غدا ولا ديال البارح، كنطور بواحد السرعة كبيرة، احنا كنشتغلو على هاذ الموضوع، ودرنا فيه التكوين، وغنزيدو نديرو التكوين، إن شاء الله، في المستقبل.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد الرئيس من أجل التعقيب، الفريق الاشتراكي.

المستشار السيد يوسف أيذي:

شكرا السيد الوزير.

أولا، عندما نتحدث عن التكوين الأساسي والمستمر لموظفي هيئة كتابة الضبط، نستحضر آخر تعديل عرفو النظام الأساسي ديال موظفي الهيئة، واللي كيعتبر أنه الحد الأدنى للتكوين الأساسي قبل المستمر هو 6 أشهر.

اليوم الإشكال المطروح، السيد الوزير، حول الإطار المؤسساتي لهذا التكوين، لأنه كاين في وزارة العدل قسم التكوين والتتبع والتقييم بإمكانيات متواضعة، بشريا وماديا، وكان في إطار التنظيم ديال المعهد العالي للقضاء، كانت مديرية ديال تكوين كتابة الضبط.

اليوم الوزارة راه القانون ديال المعهد الجديد، يمكن اليوم غادي تتم المصادقة عليه، وتم حذف المديرية ديال التكوين ديال كتاب الضبط من المعهد، وبالتالي أشنو هو الإطار المؤسساتي ديال تكوين هاذ الفئة، خاصة ونحن نعتبر في الفريق الاشتراكي على أنه لا إصلاح للجهاز القضائي دون تحسين الأوضاع المادية أولا، والاعتبارية لموظفي هيئة كتابة الضبط.

اليوم، الإطار المؤسساتي محم، السيد الوزير، كان الحديث وكان المطلب ديال الحركة النقابية في القطاع ديال العدل، ديال إحداث المدرسة الوطنية لكتابة الضبط، إسوة بمجموعة ديال التجارب المقارنة، هاذ المدرسة الوطنية لكتابة الضبط، أولا فيها توصية ديال الحوار الوطني لإصلاح منظومة العدالة بشكل واضح؛

ثانيا، فيها توصية ديال المجلس الوطني لحقوق الانسان، ولحد الساعة مزال هاذ المطلب ما عرفش الطريق ديالو للتنفيذ، بغينا نعرفو شنو هي الإشكالات، شنو هي الاكراهات، شنو هي الموانع ديال إخراج هاذ المشروع البيداغوجي المهم لتطوير الإدارة القضائية ولتحسين الاداء ديال موظفي هيئة كتابة الضبط، وتطوير الإمكانيات ديالهم في ممارسة العمل.

أيضا، نتساءًل حول أنعكاس هاذ التكوين المستمر، حول الآفاق المهنية ديال موظفي الهيئة. اليوم، موظفو هيئة كتابة الضبط، بالكفاءة العملية والتراكم الميداني اللي كيحققوه، بالشواهد والدبلومات المحصل عليها، ما كيتعطى لهمش الحق للولوج للمهن القضائية، المحاماة كتعطى الأستاذ الجامعي، وكتعطى للقاضي، وما كتعطاش لموظف كتابة الضبط، حتى النصوص القانونية المؤطرة، واللي كتسمح لموظفي كتابة الضبط أنهم يولجو من بعض المهن القضائية لا يجري تفعيلها، نبغيو نسمع الجواب ديالكم، السيد الوزير، في هذا الإطار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم، السيد الوزير، للرد.

السيد وزير العدل:

إلى اسمحتو، هو المعهد ديال كتابة الضبط راه احنا تنشتغلو عليه، وغادي يكون في سلا وعندنا داخل المعهد غادي يكون التكوين ديال كتابة الضبط في المديرية اللي كانت في المعهد القضائي ديال الشهيد المهدي بن بركة غادي ينتقل الآن لسلا، غادي نوفرو له نفس الشروط والتكوين، معنى ما غاديش نتخلاو على ذيك المدرسة، خصها تكون المدرسة الوطنية.

هناك سؤال تيطرح نفسه بالنسبة للموظفين، تتقول بأن غندير هاذ الامتحان تنطلب هاذ الشهادة، إجازة أو لا واحد الدبلوم، تيعطيك ذاك الدبلوم تيدوز ذيك الشهادة، تدوز واحد شهرين تيجيب لك الإجازة أو لا الدكتوراه، دبا غادي ترقيني مباشرة، إيوا دوزنا لك الامتحان في هذا ودخلت على هذا، دبا خصنا نفكرو كيفاش غادي نتعاملو مع هاذ الموضوع.

واش الشهادة تؤهل شخص إلى القفز عن زملائه لكي يستفيد من وضع مالي ووظيفي؟ أم أن من قضى واحد المدة والتجربة وكذا وكذا هي التي تؤهل؟ كيف نعطي الشرعية للشهادة اللي غيوصل واحد واللي مسؤول في مؤسسة إدارية وعندي واحد الموظف خدام 20 سنة وتعلم واستافد وضبط العمل ديالو أفضل من هذاك اللي جاب الشهادة، هذا جاب النظري أما الآخر عملي، أنا مع هاذ الآخرين، الشهادة تدير حتى 10، مع هاذوك اللي خدمو 20 سنة خصهم يتطورو وتتطور وضعيتهم المالية، أنا هذا رأيي، البعض ما عجبوش الحال، ولكن هذا هو رأيي.

لذلك، هاذ المعهد غنديرو غادي يكون، ولكن فكرو مزيان كنقابات، واش نديرو الشواهد أو لا ما غنديروش الشواهد؟ أو لا هذاك السيد اللي تيشتغل نخليوه يترقى كل سنة باش يوصل على الأقل في واحد المرحلة من العمر ديالو يكون الوضع ديالو المادي، لأن في الأول تيكون واحد باقي شاب مازال ما عندوش التزامات مالية كبيرة، تيوصل لواحد 24 سنة عاد تتثقل المالية، الدراري تيقراو في الخارج أو تيقراو في المدارس العليا والمشاكل والمرضى وجمنم الكحلة إلى آخره.

لهذا خصنا نقررو آش بغينا.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

إذن ننتقل إلى السؤال الرابع موضوعه "تزويج القاصرات".

فأعطي الكلمة لأحد المستشارين المحترمين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لبسط السؤال.

تفضلوا السي الدكتور.

المستشار السيد محمد زيدوح: بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

زملائي المستشارين والمستشارات،

نسائلكم، السيد الوزير، على ما هي الإجراءات والتدابير التي تنوي الحكومة القيام بها من أجل وضع حد أو تشديد زواج القاصرات؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم، السيد الوزير، للجواب.

السيد وزير العدل:

عندي واحد القناعة مطلقة في هاذ الموضوع تعتمد على عنصرين، مكان الطفلة هو المدرسة ماشي هو الزواج، اللي بغى يقول شي حاجة أخرى يقولها، أنا بالنسبة لي بنت قل من 12 سنة خصها تمشي للمدرسة، ماشي خصها تمشي تخدم عند شي واحد أو لا تسخر لشي واحد أو لا تطيب لشي واحد أو لا تسكن لشي واحد، هذه المسألة الأولى.

المسألة الثانية أنه هاذ زواج القاصر لن يحل بالخطابات، يحل بالقانون يجب تجريم جريمة تزويج القاصر، يجب أن يجرم فيها، البنت غير تتخرجها وتتزوجها تتقضي على حياتها على مستوى التعليم المدرسي، ما تقول ليش لا، احنا في القرى تنبغيو نزوجو الصغيرات باش نحميوهم، وقريها وغتحمي نفسها ماديا.

هذا منطق، أنا قناعاتي المطلقة بأنه يجب التجريم، تزوج شي قاصرة تمشي للحبس، أشنو؟ راه فيه اغتصاب قاصر، القاصر عندها رأي؟ القاصرة تتختار؟ القاصرة تعشق؟ القاصرة تتختار الزوج ديالها؟ القاصرة، قاصرة ما عندهاش إرادة.

في عام 2017 تزوجت 26.298 قاصر، في 2020 نزلت إلى 12.600 "الكوفيد" راه ماشي حاجة راه غير الكوفيد، وارتفعت في 2021 خرج الكوفيد عاود ثاني بدا ذاك الشي 19.000.

اللي غادي نبقاو نزوجو، من حيث تقول بأنني أنا ضد هاذ الفكرة سول نفسك واش بنتك الصغيرة اللي عندها أقل من 18 سنة تعطيها تتزوج وصحابتها تيقراو في المدرسة؟ غدا يتخرجو محندسات وطبيبات وفرمليات ولا ما عرفت آش، بنتك تبلغ من الكبر عتيا فالسن ديال 20 سنة بكثرة الشغل اللي فوق راسها، خلي أنها يمكن تطلق عاد الحالة الطبية، وذاك الطلاق فيه الأولاد، وتيبقاو عندها الأولاد، المهم هاذ المصيبة ديال زواج القاصرات يعتبر مأساة في هذا البلد خصنا نتعاونو باش نوقفوه.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

التعقيب، تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد محمد زيدوح:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

فالحقيقة أنا كنعرفك، السيد الوزير، بأن هذا ملف حقيقة كتهتم به شخصيا، وسجلتي فيه مواقف، سواء في الغرفة الأولى، واليوم كذلك تسجل المواقف ديالك الواضحة في الغرفة الثانية.

ولذلك، التعقيب ديالي ما غاديش يكون تعقيب، ولكن غيكون تكميلي على ما قلته، بحيث أنت تكلمتي على 2020 كانت عندنا 12 ألف حالة، وفي 2021 ولت 19 ألف حالة.

إذن اليوم أنا ما بقيتش كنتكلم على تزويج القاصرات أكثر ماكنتكلم على تزويج الأطفال، هذا ربما هو المصطلح الحقيقي اللي خصو يتكلم عليه الإنسان، باش نقربو الرؤية لفكر الإنسان.

هذا الأمر لا يتماشى كذلك حتى مع الاتفاقات الدولية اللي مضاتها الدولة المغربية فيما يخص حقوق الطفل.

احنا اليوم كذلك منين كنمشيو في هاذ الإطار وكنسمحو لأن ولو القانون راه كاين فيه قانون كيحبس بأن الترويج حتى له 18 سنة، ولكن كاينة واحد المادة 20-21 ديال مدونة الأسرة خلت هاذ المنفذ، هاذ المنفذ اللي كنسميوه استثناء هو اللي خلى بأن العدد يرتفع ديال زواج القاصرات، هاذ المنفذ لابد ما نسدوه السيد الوزير، راه إلى ما سديناهش غيبقي دامًا هذا ديال الوكيل الشرعي لابد غتبقي هاذ القضية كاينة.

بطبيعة الحال منين تنتكلمو، السيد الوزير، على زواج القاصرات كنفهمو بأنه الحالة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية بأنه راه يمكن تكون أساس باش تيجعلو الآباء يزوجو أولادهم لأنه كيولي عندهم واحد بحال تيتهني، تيقول أنا زوجت بنتي وأنا تهنيت لأن ما قادش ما عنديش الإمكانيات باش نكون بها ولا باش نقريها.

ولكن، اليوم كذلك على الدولة بأن تتحمل المسؤوليات ديالها فالمناطق الهشة، اللي كذلك بالإحساس، بالتعليم، بالإعلام وبالتحسيس بالمآسي ديال زواج القاصرات، واحنا كنعيشو الحالة ديال 2012 ديال ذيك السيدة اللي انتحرت اللي من بعد ما تزوجات، وتما دقينا ناقوس الخطر بأن ملي ولاو هاذ القاصرات كينتحرو وعاد ولينا كنتكلمو على تغيير القانون وتغيير الموضوع.

اليوم الأمر، السيد الوزير، ماشي قضية قضاء محض كذلك صرف، ولكن هناك مشكل اجتماعي واقتصادي وثقافي، محلي، طبي، هذا هو الدور اللي خصها تقوم بيه الدولة هو الدور ديال الإعلام والتوعية الثقافية والاقتصادية والاجتماعية، وكذلك ماشي ضروري البنت ملي ما كتقراش راه خصها تمشي تزوج، يمكن ليها تمشي تقرى، تتعلم الخياطة، وتعلم الطبخ، وتعلم صنعة ويمكن ليها تكمل دراستها، ولكن باش نخليو وهذا يمس حتى

بسمعة البلاد، السيد الوزير، لأنه اليوم البلاد ديالنا عرفات واحد النمو وواحد الازدهار وواحد التوسع اقتصادي اجتماعي، اليوم نخليو واحد النقطة سوداء هو فيما يخص زواج القاصر، الذي يمس سمعة البلاد داخليا وخارجيا. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد الوزير الرد.

السيد وزير العدل:

أنا أعتبر زواج القاصر جريمة اغتصاب، لأن ما عندها إرادة ذيك البنية. ثانيا، أنه بغيتي تحل مشكل اجتماعي وكتخلق مشكل اجتماعي آخر، مشاكل اجتماعية أخرى، أنا جات عندي واحد السيدة للوزارة كتطلب مني.. عندها 18 سنة يالاه كملات 18 سنة كتطلب لي الإفراج المقيد لراجلها تنشوف هازا 3 أولاد واحد فيديها وواحد فظهرها، قلت ليها أنت بنتي تزوجتي فآش من سن؟ قالت لي تزوجت في 15 سنة، ولدات في 15 و 16 سنة و 17 سنة، الرجل فالحبس، وهي ما عندها فين تبات، واحد الكارثة، كنقول دبا هاذي..

مكان الطفلة هو المدرسة أو التكوين المهني أو شيء من هذا القبيل، وهذه مسؤولية الدولة، غتقول لي لا هذاك وضع اجتماعي، الدولة مسؤولة، خصها تتدخل وتحمي الأطفال ديالها.

شكا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ننتقل معكم إلى السؤال الأخير، الموجه لكم في هذه الجلسة.

وأعطي الكلمة لأحد المستشارين من فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

تفضلوا السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة فتيحة خورتال:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السادة الوزراء المحترمين،

عن المجهودات المبذولة لتحيين الخطة الوطنية للديمقراطية وحقوق الإنسان، نسائلكم السيد الوزير.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة لكم السيد الوزير للجواب.

السيد وزير العدل:

هاذ الخطة الوطنية قصتها قصة، عاودناها من جديد، لأن فيها اختلافات. الوزير اللي كان وضعها ماشي بطبيعة قناعاتو الإيديولوجية، ماشي هو الوزير الحالي، ماكنقولش كنتناقضو، ولكن كنقولو كنختلفو.

كاين هاذ التقرير هذا، فاتح يوليوز 2021، قلنا أنه 88% من مجموع تدابير الخطة الوطنية قد تمت مباشرة تنفيذها، 17% تم إنجازها كليا و 71 في طور الإنجاز، هاذ طور الإنجاز غادي يبقى طور الإنجاز، غالبيته نسب متقدمة، في حين أن 12% من تدابير الخطة الوطنية لم تتم بعد مباشرة تنفيذها، تأخرنا، حددنا التقرير ثلاث إكراهات رئيسية:

الأولى، التأخر، تأخرنا في إحداث آليات وطنية ديال الحكامة ديال خطة العمل الوطنية، الوضعية المرتبطة بتداعيات جائحة كورونا، التأخر في توقيع الاتفاقيات مع مختلف مجالس الجهات أثرت سلبا على الدينامية الترابية.

خلص التقرير أيضا، إلى أن جل تدابير خطة العمل الوطنية لاتزال تكتسى راهنيتها بالنسبة لما بعد 21.

قلنا أودي ما غاديش نجيبو أفكار جديدة، بما أن هاذ الأفكار باقية مزيانة نستمرو فيها.

على كل، الخطة الوطنية عندها أهداف جميلة، أهداف نبيلة، كنختلفو مع كثير مما فيها، لأن دارها الوزير عندو قناعات أخرى، ولكن واش نجيبو وحدة أخرى؟ طلبنا رأي أعضاء الحكومة مازال ما توصلنا بالرأي ديالهم، نشوفو إلى اعطاونا الرأي ديالهم ذيك الساعة نشوفو أش يمكن لنا نديرو.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لك السيدة المستشارة المحترمة للتعقيب على الجواب.

المستشارة السيدة فتيحة خورتال:

شكرا السيد الوزير.

إذ ننوه في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب بكل المجهودات التي تبذلونها، لاسيما في الاختصاصات المسنودة لوزارتكم ذات الصلة بالمجال الحقوقي، وهو الأمر الذي يؤكد صواب قرار إسناد الإشراف على المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان للسيد وزير العدل.

إن طرحنا في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب لهذا السؤال المتعلق بتحيين الخطة الوطنية للديمقراطية وحقوق الإنسان يكمن مقصده الرئيسي في الحرص على مقاومة نسيان هذه الوثيقة المرجعية الأساس، والتي تتبوأ مكانة مركزية ضمن الوثائق الوطنية الرسمية ذات الصلة بالحريات وبالديمقراطية، وذلك لأننا نلاحظ غياب النقاش حول هذه الوثيقة، على الرغم من التعهد الواضح الذي تضمنه البرنامج الحكومي بخصوص هذه الخطة والذي ورد فيه: إن هناك حاجة ملحة اليوم إلى تحيين خطة العمل الوطنية في مجال

الديمقراطية وحقوق الإنسان، بهدف تطويرها وتجويد محاورها من أجل تقوية مسلسل الإصلاح السياسي في بلادنا وضان فعلية حقوق الإنسان بكل أجبالها.

إن الحاجة إلى تحيين هذه الوثيقة لا تكمن فقط فالمستجدات التشريعية والتعاقدية التي تلت وضعها، ولكن في الحاجة الدائمة إلى جعلها موضوعا للنقاش العمومي قصد تملك مضامينها، ولاسيها أنها أولت الحقوق المرتبطة بالطبقة الشغيلة أهمية خاصة واستثنائية.

فهي بهذا أيضا، تتنصب كمرجعية لمساءلة الحكومة وكافة المؤسسات المعنية عن مدى إعمالهم لمضامينها.

وعلى الرغم من هذه الوثيقة المرجعية، لا يمكن أن تقرأ إلا بشكل نسقي موحد، فإنه أمكننا مثلا التساؤل عن مدى إعمال التوصيات الواردة ضمن المحور الثاني الذي خصص للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، علما أن ذلك الإعمال هو إن كان مسؤولية الحكومة، فإنه أيضا وبالقدر ذاته من مسؤولية فاعلين آخرين، عليهم الإسراع في التفاعل مع تلك التوصيات. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

السيد الوزير لديكم رد؟

تفضلوا.

السيد وزير العدل:

أنا متفق معك فهاذ الشي اللي قلتي، ولكن أنا أعتقد بأنه حان الوقت باش نديرو واحد التقييم في قضية حقوق الإنسان في المغرب، دوزنا مرحلة الإنصاف والمصالحة، دوزنا ملفات أخرى، جا الوقت باش نديرو تقييم أشنو درنا؟ أوشنو هي المتطلبات اللي عندنا؟ وفين غاديين؟ بغيت غير نعرف فين غاديين في مجال حقوق الإنسان؟

ولينا غير تنتكلمو على حقوق الإنسان كيديونا لشي نقاشات، واحناكاع ما فكرنا فيها، بوحدهم هوما تيفكرو فيها، وكان عندنا نقاش في (Lisbonne) مع المجلس الأوربي غير مفهوم الأسرة في ثقافة حقوق الإنسان كان عندنا خلاف كبير فيها.

دبا الآن جا الوقت فين خصنا فالمغرب نديرو التقييم ونديرو التصور ديالنا ونديرو واحد البرنامج عمل في مجال حقوق الإنسان.

السيد رئيس الجلسة:

إذن بذلك نكون قد أنهينا سلسلة الأسئلة الموجمة إليكم السيد وزير العدل.

نشكركم على مساهمتكم القيمة في هذه الجلسة، وسنكون على موعد معكم بعد قليل في الجلسة التشريعية.

طبقا لأحكام المادة 168 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، توصلت الرئاسة بطلب تناول الكلمة في نهاية جلسة الأسئلة الشفهية تقدم به فريق الاتحاد المغربي للشغل K حول موضوع "الحريات النقابية بالمؤسسات العمومية التابعة لوزارة الشباب والثقافة والتواصل: أرشيف المغرب؛ المكتبة الوطنية للمملكة المغربية؛ المكتب المغربي لحقوق المؤلفين"، أحيل هذا الطلب إلى الحكومة داخل الأجل المحدد وعبرت عن استعدادها للتجاوب مع هذا الطلب، لذلك أعطي الكلمة لأحد المستشارين المحترمين من فريق الاتحاد المغربي للشغل في حدود دقيقتين لتقديم الطلب.

تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد نور الدين سليك:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء، الإخوان،

تشبثنا في فريق الاتحاد المغربي للشغل بحق تناول الكلمة، لأننا نعتبر أن من ضمن أقدس ممارساتنا اليومية في العمل النقابي هو الحريات النقابية، وهاذ الحريات النقابية لمسنا على أنها تداس داخل ثلاث مؤسسات اللي تابعين للوزارة اللي أشرتو ليها اللي هو "المكتب الوطني لحقوق المؤلفين المغربي"، "المكتبة الوطنية" و"أرشيف المغرب".

تنعرفو بالنسبة لينا داخل الاتحاد المغربي للشغل أن لا قيمة لأي أمر إلى ماكانتش فيه الحريات النقابية تمارس، لاسيها أننا أمام دولة اللي رافعة شعار ونحن معها – ديال بناء الدولة الاجتماعية، واللي في الحقيقة الأمور تجاوزات الحدود نتاعها داخل جميع هاذ المؤسسات.

فالمكتب المغربي لحقوق المؤلفين اللي فيه مديرة بالنيابة، هناك هجوم بين على الأخوات والإخوان فقط لأنهم اختاروا الانتماء للاتحاد المغربي للشغل، بل أن هاذ المديرة بعثت برسل للإخوان على أنهم إلى غادرو الاتحاد المغربي للشغل لهم ما يريدون.

"المكتبة الوطنية"، هناك كذلك هجوم بين، وبالأمس هجوم على الإخوان والأخوات النقابيات والنقابيين لدرجة أنهم - تنقولها بالدارجة - فرعو ليهم المكاتب ديالهم ديال مقرات العمل، وأن كذلك "أرشيف المغرب" فيه هجوم بين على الأخوات والإخوان النقابيات والنقابيين وتنهضرو بصراحة من القلب للقلب مع السيد الوزير، نشعر بأن الوزير الوصي كأن لا سلطة له على هاذ الإخوان، لأن هاذ الأمر دام حوالي.. من تنصبت هاذ الحكومة إلى يومنا

فلهذا هو اللي خلانا نتشبثو الدفاع على أخواتنا وإخواننا، واليوم بغينا الوزارة الوصية ترسم معنا آفاقا للمستقبل.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

وحفاظه

فالحرية النقابية بالمؤسسة مكفولة بحكم قانون، ودليل على ذلك أن المؤسسة عرفت تأسيس أول مكتب نقابي محلي تابع للاتحاد المغربي للشغل منذ سنة 2017، وهي في حوار دائم ومستمر مع الممثلين المحليين والجهويين لهذه النقابة وحتى الوطنيين من أجل تدارس العديد من القضايا تهم المستخدمين والسبل الكفيلة لمعالجتها.

فيها يخص..

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، انتهى الوقت.

شكرا.

إذن الطلب الثاني، السيدات والسادة المستشارين المحترمين، تقدمت به مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل حول موضوع "التأخيرات والإلغاءات التي تعرفها الرحلات الداخلية لشركة الخطوط الملكية المغربية"، أحيل هذا الطلب بدوره داخل الأجل المحدد على الحكومة، فعبرت عن استعدادها للتجاوب معه.

أعطي الكلمة لممثل هذه المجموعة في حدود دقيقتين لتقديم الطلب. تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد خليهن الكرش:

السيد الوزير،

أنا تنبغي نتكلم معك تندعيك باش تزور هاذ الأيامات (les salles) d'embarquement) أو لا قاعات الإركاب في المطار ديال محمد الخامس، خصوصا الرحلات الداخلية، كندعيك أنك تمشي في شي رحلة ولا جوج فهاذ الأيام وتشوف المارسات الحاطة من الكرامة الإنسانية.

المواطن المغربي يهان بكل أشكال الإهانة من داخل المطار من طرف بعض المستخدمين لأن حتى هوما مرفوع عليهم.. ما عندهومش الإمكانية لأنه والمدراء ديالهم قاعدين فالبيرويات (climatisé) وكيعطيو التعليمات.

أنا كنتكلم معك وانا عشت التجربة البارح وأن عشتها ذاك النهار 24 ساعة ديال (bouche) وما تيجيب ليك حتى (bouche) ديال الماء باش تشرب، عائلات بأسرهم بأطفالهم يعانون في المطارات وأنتم تتفرجو، الحجاج يعانون الأمرين ومعنا مستشارين هنا مشاو في طائرات مكرية جد رديئة، الخدمات ديال (la RAM⁵) وصلت لواحد المستوى رغم الدعم اللي قدمت الحكومة في 2020 ديال 600 مليار سنتيم باش يحسنو وضعهم.

(la RAM) تتلقى الدعم من جميع الجهات في إطار اتفاقيات جمة كلميم - واد نون وجمة العيون - الساقية الحمراء وجمحة الداخلة ومجموعة من الجهات ديال ورززات وكيعانيو الأمرين.

هذا مال عام، بغينا نعرفو هاذ المؤسسة اللي شادة الانفراد فالتدبير ديال

السيد الوزير،

أولا نرحب بكم، وثانيا أعطيكم الكلمة في حدود دقيقتين للتفاعل مع هذا الطلب.

السيد محمد المهدي بنسعيد وزير الشباب والثقافة والتواصل:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أتقدم في البداية بالشكر لفريق الاتحاد المغربي للشغل ولمجلسكم الموقر على الاهتمام الذي تأخذونه دامًا بمجال العمل النقابي وتوفير كافة الشروط والضانات الكفيلة لصونه داخل مختلف المؤسسات العمومية.

وجوابا على ما ورد في كلمتكم، أود الإشارة في البداية بأن الحق في ممارسة العمل النقابي يعتبر من بين الحقوق الأساسية التي نصت عليها العديد من المواثيق الدولية والقوانين الوطنية، حيث اعترفت بها الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ سنة 1947 ودونتها منظمة العمل الدولية، وهو نفس النهج الذي صارت عليه بلادنا، بدءا بتنزيل الظهير الشريف المتعلق بالنقابات المهنية وتكريس هذا الحق في مختلف دساتير المملكة بما فيها دستور 2011.

كما أكدت مدونة الشغل ضمن مقتضياتها على إمكانية تأسيس منظمات نقابية ممنية بكل حرية وبناء علاقات ممنية سليمة.

أنا غادي ندوز دبا للإشكاليات اللي تكلمت عليهم.

بالنسبة للمكتبة الوطنية، تحتل هذه المؤسسة مكانة هامة داخل المشهد الثقافي المغربي وتعمل وفقا للقوانين الوطنية والدولية المنظمة لشؤون العاملين بها، ويتم تفعيل هذه المقتضيات والمبادئ الإنسانية من خلال مجموعة ديال التدابير:

- ✓ أولا، حرية الانتساب النقابي؛
- ✔ الحضور والتمثيل النقابي للجان المتساوية الأعضاء؛
- ✓ تفعيل المكتسبات النقابية نتيجة على الحوار الاجتماعي؛
- ✓ تسهيل منح رخص لحضور الاجتماعات الخارجية والتكوينات النقابية؛
 - ✓ وضع قاعات اجتماعات رهن الإشارة؛
 - ✓ وضع سبورة نقابية للتواصل الداخلي؛
 - ✔ الإنصات للنقابات باعتبارها قوة اقتراحية.

بخصوص "مؤسسة أرشيف المغرب"، تجدر الإشارة إلى أن هذه المؤسسة التي كانت ثمرة لتوصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، ونتيجة لمسار حقوقي طويل، حريصة على احترام الحقوق النقابية لمستخدميها وصيانة مكتسباتها دون الإخلال بالتزاماتها من أجل النهوض بالأرشيف الوطني

⁵ Royal Air Maroc

شكرا على هاذ الكلمة.

فالبداية بغيت نسجل بارتياح التعافي ديال الحركة ديال النقل الجوي من انعكاسات كورونا واستقبال أزيد من 12 مليون ديال المسافرين خلال النصف الأول من هاذ السنة، وهو ارتفاع بـ 5% مقارنة مع 2019 ومنها مليون و200 ألف في النقل الجوي الداخلي.

في نفس الوقت بغيت نأكد على الأهمية التي توليها الحكومة لقطاع النقل الجوي الداخلي واللي تضاعف أكثر من مرتين خلال العشر سنوات الأخيرة بفضل مجهودات الحكومة والجهات.

أما فيا يتعلق بمستوى احترام مواعيد الرحلات الجوية، تجدر الإشارة إلى أن نسبة الاحترام على المستوى العالمي تبلغ 80%، أي أنه 2 ديال الرحلات من أصل 10 دوليا تتأخر، كما أن هاذ المؤشر سجل بالنسبة للشركات الأوربية تراجع مهم بلغ 70% في يونيو 2023 مقابل 80%، وهذا تيرجع أساسا لكثافة ديال الحركة الجوية خلال موسم الصيف، وخصوصا في المنطقة الأوربية بسبب ازدحام الأجواء على مستوى المطارات وعدد أيضا من الاضطرابات الأخرى من إضرابات أو خصاص في اليد العاملة فهاذ القطاع ديال المطارات في أوربا.

أما على المستوى الوطني اللي يتأثر بالطبع مباشرة بالحركة الجوية الأوربية، بلغت نسبة احترام المواعيد في جميع المطارات المغربية معدل 75%.

بالنسبة للمؤشرات المسجلة لدى الخطوط الملكية المغربية فيما يخص النقل الداخلي، فإن معدل احترام الأوقات سجل 86% خلال الفترة الممتدة من فاتح نونبر 2022 إلى آخر يونيو 2023، وهو نفس المعدل المسجل سنة 2019، وهو أعلى من المعدل العالمي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وبهذا نكون قد استوفينا جدول أعمال جلسة الأسئلة الشفوية.

رفعت الجلسة الأولى.

الخطوط الجوية فالمغرب علاش تنهين كرامة المواطن المغربي؟ وراه ما كنتكلموش من فراغ، كنتكلمو من التجربة وعشناها البارح، الطيارة باش تجي من طانطان دارت (retard) والناس ما عندهاش باش تشرب كاس ديال الماء.

السيد الوزير، خصكم تتدخلو، السيد الوزير، خصكم تزورو هذا وتشوفو الناس اللي بات يومين ولا 3 أيام فالمطارات.

السيد الوزير، خصك تطلع للطيارة وتعرف وتشد بيزنس كلاس وتشدو والطيارة عندها نفس هذا وأسمو وتيقول ليك بيزنيس كلاس وكيزيدو (les) كل نهار تيزيدهم هوما بشكل خاص تيزيدو فالأثمنة ديال التذاكر، غير إلى تحولتي من بلاصة لبلاصة كيقول لك هاذ البلاصة غالية من هاذ البلاصة.

السيد الوزير،

من يحمي الرئيس المدير العام للخطوط الملكية المغربية؟

السيد الوزير،

خصو يجي لمجلس المستشارين ونتناقشو معه.

السيد الوزير،

خصو يجينا هنا ونشوفو أموال الدولة اللي تتقدم لو كدعم فين كيمشي يصرفها، لآن هاذيك أموال الشعب..

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير،

بعد الترحيب بكم، تفضلوا للرد على الطلب في حدود دقيقتين كذلك.

السيد محمد عبد الجليل وزير النقل واللوجيستيك:

شكرا على الترحيب السيد الرئيس.

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،